تطوير قدرات الحكام الإداريين في مجال تعزيز مشاركة الشباب

(دليل إرشادي، تثقيفي، تدريبي)

تطوير قدرات الحكام الإداريين في مجال تعزيز مشاركة الشباب

(دليل إرشادي، تثقيفي، تدريبي)

إشراف ومراجعة

د. عامر بني عامر

إعداد:

د. عامر بني عامر

مدير عام

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني

و

د. محمد الجريبيع

مدير عام

مركز الثريا للدراسات والاستشارات والتدريب

عمان، المملكة الأردنية الهاشمية

2009

كلمة لابد منها

إن ضرورات التقدم وتحقيق التنمية تقتضي تكامل الأدوار الحكومية في رعاية الشباب وتأمين احتياجاتهم. ذلك أن تحقيق الطموحات الشبابية لا يمكن إلا أن يكون منوطاً بجهات عدة حسب اختصاصاتها..ولهذا فإن دور الهيئات الأهلية ذو حيوية كبيرة على هذا الصعيد، وينبغي أن يكون متناغماً مع الجهد الرسمي للنهوض بقطاع الشباب، فهو أكثر قطاعات المجتمع حيوية وقدرة على الإسهام بحل مشكلات البلاد، ليست دعوة جلالة الملك الشباب إلى المشاركة الواسعة في الحياة العامة، إلا تعبيرا عن قناعته بأن الشباب هم عماد التنمية، والارتقاء بقدرة المجتمع على تلبية متطلبات لنهضته الشاملة يبدأ من الشباب.

وفي الشباب قال الملك عبد الله الثاني:

"... لا تنمية شاملة بدون استثمار لطاقات الشباب... وقد حان الوقت لتعميم مفهوم التنمية السياسية وبمشاركة حقيقية للشباب الأردني وتفعيل طاقاتهم"

"إن الشباب هم عدتنا للمستقبل ولذا فلا بد من إطلاق طاقاتهم وتوجيهها للخدمة الوطنية العامة وتنظيمها في أطر جماعية تشمل جميع أنحاء الوطن واستغلال أوقات فراغهم فيما يفيدهم ويعود على الوطن بالنفع، والتركيز على التعليم والتدريب المهني بهدف تلبية حاجات الوطن من اليد العاملة المدربة وإحلالها مكان العمالة الوافدة. أما المؤسسات الرياضية فهي بحاجة للعناية والدعم والتنظيم لإبراز دورها في رعاية الشباب وإطلاق إبداعاتهم وتعزيز القيم الأخلاقية النبيلة والتنافس الشريف وتحذير الاعتزاز الوطني".

جلالة الملك عبدالله الثاني المعظم

شكر خاص

تتقدم أسرة مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني وأسرة مركز الثريا للدراسات والتدريب بالشكر الجزيل لوزارة الداخلية بكافة كوادرها، ونخص بالذكر أسرة وحدة التنمية المحلية وأسرة محافظة العاصمة، وأسرة محافظة إربد، وأسرة محافظة العقبة، على مقدموه من تعاون مثمر، يشكل نموذجا يحتذي للتعاون ما بين مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة الأردنية.

وهذا الدليل ما هو إلا إحدى ثمار التعاون الناجح، وقد جاء في إطار فعاليات مشروع مسارنا واحد"تطوير قدرات الحكام الإداريين في مجال تعزيز مشاركة الشباب".

فهرس المحتويات

- كلمة لابد منها .....
- شكر خاص .....
- تعريف بمشروع مسارنا واحد .....
- "تطوير قدرات الحكام الإداريين في مجال تعزيز مشاركة الشباب".....

الباب الأول .....

كلمات الجهات المنفذة .....

- الشباب شركاء الحاضر وكل المستقبل د. عامر بني عامر .....
- مشاركة الشباب: توجهات وطنية د. محمد الجريبيع .....

الباب الثاني .....

منهجية الدليل .....

- توطئة.....
- لماذا الدليل؟ .....
- هدف الدليل .....
- المستهدفون .....
- فلسفة الدليل.....

الباب الثالث.....

الشباب والمشاركة؟ .....

- مفهوم الشباب .....
- تعريفات أخرى لمفهوم الشباب .....
- الشباب وطبيعة الدور .....
- مقاييس للتعريف بالشباب .....
- أهمية فهم مشاركة الشباب .....
- أهمية مشاركة الشباب.....
- المشاركة الشبابية في التنمية.....
- كيفية مساعدة الشباب على المشاركة؟.....
- عوامل عزوف الشباب عن المشاركة؟.....
- معوقات على صعيد المعتقدات والممارسات المجتمعية.....
- مفهوم المشاركة السياسية.....
- التنشئة السياسية كمدخل للمشاركة السياسية. .....
- أهمية المشاركة السياسية للشباب.....
- أشكال المشاركة السياسية للشباب.....
- الأشكال الايجابية للمشاركة السياسية.....

- الأشكال السلبية للمشاركة السياسية.....
- احتياجات الشباب. .....
- التمكين السياسي والاقتصادي للشباب. .....
- متطلبات التمكين الاقتصادي والسياسي. .....
- معوقات تمكين الشباب.....

الباب الرابع .....

مبادرات لتفعيل طاقات الشباب... .....

- برلمان الشباب أنموذجا. .....
- لماذا برلمان الشباب؟ .....
- فكرة إنشاء برلمان الشباب الأردني. .....
- "الأردن أولا" نموذجا.....

الباب الخامس .....

حقوق الإنسان .....

- الشباب وحقوق الإنسان.....
- مفهوم حقوق الإنسان.....
- خصائص حقوق الإنسان. .....
- تعزيز ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان في صفوف الشباب. .....
- ضرورة تمحور الشباب حول ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان. .....
- المجتمع المدني والشباب وثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان. .....
- تمكين الشباب وعلاقته بثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان. .....
- آفاق جديدة لتعزيز ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان. .....

الباب السادس .....

المواطنة .....

- الشباب والمواطنة.....
- تعريف المواطنة. .....
- مفهوم المواطنة حديثا.....
- المواطنة العالمية. .....
- مفهوم الانتماء. .....
- خصائص الانتماء. .....
- العلاقة الجدلية بين الولاء والانتماء. .....
- نظرة الشباب للمواطنة والانفتاح الثقافي. .....
- رؤية مقترحة لتفعيل المواطنة.....
- مسؤولية الحاكم الإداري في تعزيز المواطنة لدى الشباب. .....

- مظاهر المواطنة.....
- مقتضيات المواطنة. .....

الباب السابع .....

ورش العمل .....

ورش الحكام الإداريين .....

- مدخل .....
- .أهمية مشاركة الشباب من وجهة نظر الحكام الإداريين.....
- عزوف الشباب عن المشاركة من وجهة نظر الحكام الإداريين. .....
- دور الحكام الإداريين في تفعيل مشاركة الشباب من وجهة نظر الحكام الإداريين. .....
- دور الجامعات في تطوير مشاركة الشباب .....
- رسائل الحكام الإداريين.....
- رسائل الشباب.....
- المشاكل والاحتياجات الشبابية كما حددها الشباب (من خلال ورش العمل الموجهة لهم): .....
- الاحتياجات " من وجهة نظر الشباب": .....
  1- احتياجات الشباب الذاتية.....
  2- احتياجات الشباب من المجتمع.....
  3- احتياجات الشباب من المؤسسات. .....
  4- الاحتياجات الاقتصادية. .....
- توصيات ومقترحات الحكام الإداريين (من خلال ورش العمل الموجهة لهم).....
- معالجة المشاكل الاقتصادية للشباب.....
- دور الحاكم الإداري في معالجة القضايا الاجتماعية وتتمثل في... .....
- التوصيات الخاصة بالمشاكل الاجتماعية.....
- الآليات المقترحة لتفعيل دور الحاكم الإداري في تعزيز مشاركة الشباب.....

الباب الثامن.....

تقارير مشروع .....

- "تطوير قدرات الحكام الإداريين في مجال تعزيز مشاركة الشباب" .....
- التقرير الأول للمشروع. .....
- مقدمة. .....
- الهدف العام للمشروع.....
- منهجية العمل.....
- الفئة المستهدفة. .....
- المشاكل من وجهة نظر الشباب.....
- الاحتياجات من وجهة نظر الشباب.....

- التوصيات والاقتراحات من وجهة نظر الشباب.....

الباب التاسع .....

مهارات وتدريبات مختارة .....

- مهارات الاتصال والتواصل. .....
- أنواع الاتصال.....
- أولاً: الاتصال الرسمي.....
- ثانياً: الاتصال غير الرسمي.....
- ثالثاً: الاتصال المكتوب. .....
- رابعاً: الاتصال اللفظي. .....
- خامساً: الاتصال الإلكتروني.....
- تدريبات.....
- التمرين (1) .....
- إدماج الاتفاقيات الدولية لحرية التعبير في التشريعات الوطنية. .....
- تمرين (2) .....
- الفرق بين حقوق الإنسان وحقوق المواطن.....
- تمرين (3) .....
- دوافع مشاركة الشباب. .....
- تمرين (4) .....
- انسجام المتطوعين مع الأهداف المطلوبة. .....
- تمرين (5) .....
- تقييم لاتجاهات الشباب (استبيان).....

الباب العاشر .....

- مصطلحات ومفاهيم عامة.....

الباب الحادي عشر .....

- المراجع والمصادر .....

مشروع مسارنا واحد

"تطوير قدرات الحكام الإداريين في مجال تعزيز مشاركة الشباب"

الأهداف وآلية العمل

انطلاقاً من التوجهات الملكية السامية في دمج الشباب في العملية التنموية، وانطلاقاً من أهمية تعزيز مشاركة الشباب الأردني في الحياة العامة، وزيادة قدرات الحكام الإداريين في مجال تشجيع مشاركة الشباب وتعزيزها ، ودمجهم في شتى مناحي الحياة العامة، وفي محاولة جادة لإيجاد أرضية مشتركة للتعاون بين الحكام الإداريين وفئة الشباب في القضايا التنموية المختلفة، جاء تنفيذ مشروع " تطوير قدرات الحكام الإداريين في مجال تعزيز مشاركة الشباب"، والذي ينقسم إلى عدة مراحل أساسية؛ أولها يتمثل في تحديد احتياجات الشباب الأردني من كلا الجنسين في مختلف مناطق المملكة ومحافظاتها، والمرحلة الثانية تتمثل في تطوير قدرات الحكام الإداريين في مجال تعزيز مشاركة الشباب في الحياة العامة انطلاقا من احتياجات الشباب ومشاكلهم، والتي تم تحديدها، والمرحلة الأخيرة تتمثل في إصدار دليل تدريبي حول تعزيز القدرات والمهارات لدى الحكام الإداريين في مجال تشجيع المشاركة الشبابية، وتحقيق الدمج الكامل للشباب في العملية التنموية.

الهدف العام للمشروع:

تحديد احتياجات الشباب الأردني ومشاكلهم في كل مناطق المملكة ومحافظاتها، وتطوير قدرات الحكام الإداريين وإكسابهم المهارات والاتجاهات اللازمة لتعزيز مشاركة الشباب في شتى مناحي الحياة العامة.

منهجية العمل:

المرحلة الأولى للمشروع:

لقد تم اتباع المنهجية التشاركية ذات المبادئ العلمية والعملية القائمة على التفاعلية والتكاملية، من خلال إتاحة الفرصة الكاملة للشباب المشاركين في "ورش تحديد الاحتياجات" للتعبير عن احتياجاتهم حرصاً على مشاركة كافة فئات الشباب، فقد تم تقسيمهم حسب الآتي:

1- المحافظات: حيث تم عقد خمسة ورش عمل لتحديد احتياجات ومشاكلهم في محافظات: العقبة والكرك والمفرق وإربد وعمان.

2- البادية الأردنية: حيث تم عقد ورشة عمل لتحديد احتياجات الشباب في "البادية الوسطى".

3- المخيمات: حيث تم عقد ورشة عمل لتحديد احتياجات الشباب في " مخيم حطين"

4- المناطق الشعبية: حيث تم عقد ورشة عمل لتحديد احتياجات الشباب في منطقة عمان الشرقية (القويسمة).

5- الجامعات: حيث تم عقد ورشة عمل لتحديد احتياجات الشباب في جامعة الحسين بن طلال/ معان.

تم مراعاة التوزيع الديموغرافي والاجتماعي للمجتمع الأردني، مع الحرص الشديد على مشاركة كافة فئات المجتمع، بهدف الاطلاع على الاحتياجات الشبابية بصورة شمولية من قبل كافة المشاركين في ورش العمل.

الفئة المستهدفة:

الشباب الأردني ضمن الفئة العمرية (18- 30) ومن كلا الجنسين، وقد تم الوصول إلى (256) شابا وشابة موزعين على مختلف مناطق المملكة ومحافظاتها.

المرحلة الثانية للمشروع:

مرحلة بناء قدرات الحكام الإداريين فيما يتعلق باحتياجات الشباب

في هذه المرحلة، وقد تم تنفيذ النشاطات التالية:

1. .ورشة عمل للمحافظين شارك فيها جميع محافظي المملكة في جميع المحافظات، إضافة إلى المحافظين العاملين في الوزارة، وتم تنفيذ هذه الورشة في البحر الميت تحت رعاية معالي وزير الداخلية وبحضور عطوفة الأمين العام لوزارة الداخلية ومتابعته.
2. ورش عمل بناء قدرات المتصرفين، وقد وزعت هذه الورش حسب الأقاليم الثلاثة، نفذت ورشة الوسط برعاية عطوفة محافظ العاصمة وورش

الباب الأول

كلمات الجهات المنفذة

الشباب شركاء الحاضر وكل المستقبل

د. عامر بني عامر

مدير عام مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني

لعب الشباب على الدوام دورا هاما في حركة تطور الشعوب وتقدمها وتحررها، وكانوا من الفئات الأكثر طليعية في الحياة السياسية والاجتماعية، وشبابنا العربي والأردني شاهد حي على ذلك، كما كان للتيارات الدينية والقومية والإقليمية والأحزاب والحركات السياسية دور هام في التأثير في قيم الشباب فقد أدت حدة التناقضات التي ظهرت في مراحل متعددة بين التيارات المتصارعة منذ الثلاثينات من القرن الماضي إلى عزوف الشباب عن المشاركة في العمل الحزبي. والى جانب هذه الظروف ونتائجها تلعب مؤسسات التنشئة الاجتماعية دورا إضافيا في تشكيل اتجاهات الشباب نحو قيمهم وتحتل القيم مركزا رئيسيا في تكوين شخصية الشاب ونسقه المعرفي، إذ تعمل بعض الأسر والمدارس على تنشئة الشباب وضبطهم اجتماعياً وسياسياً بالطريقة التي تصوغها تقاليد المجتمع والأسرة.وقد تركت التيارات والجماعات المتناقضة والمتصارعة أثرا عظيما في اتجاهات أفراد المجتمع، خاصة الشباب الذين عاشوا مرحلة تناقض وازدواجية في الاتجاهات والسلوك وإزاحة الهوية.

أن مسالة الاهتمام بالشباب لم تعد ظاهرة قطرية تخص الأردن بل أصبحت ظاهرة عالمية فالشباب شركاء الحاضر وكل المستقبل، ومن المؤمل أن يلعبوا دورا بارزا في عملية التنمية، فهم شريك أساسي في بنية العديد من مؤسسات المجتمع المدني. والتفكير في قضاياهم ومشكلاتهم واهتماماتهم وتوجهاتهم واحتياجاتهم مسألة في غاية الأهمية. وقد حظيت باهتمام علماء الاجتماع والنفس والتربية والانثروبولوجيا مما يعني ضرورة خلق مساق ثقافي خاص بهم مكون من فكر وقيم واتجاهات وعادات ورغبات واهتمامات...الخ.- والشباب شريحة اجتماعية وجزء لا يتجزأ من شبكة البنى الاجتماعية تؤثر وتتأثر به، وبالتالي فان اتجاهات الشباب وقيمهم الغالبة تعكس اتجاهات وقيم المجتمع الذي نشأت به، وتؤدي إلى سلوكيات سلبية عديدة منها الشعور بالاغتراب وما ينتج عنه من: التعصب، والأمراض الذهنية، والوعي الطبقي، والصراع، والخمول السياسي، والتسلطية، والمجاراة، والمشاركة الاجتماعية.

ومن هنا كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة1948، ثم العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية سنة1966، التي شكلت مجتمعة ما يسمى بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان، تلك الشرعة التي تعد أحد أهم ملامح الحياة المعاصرة، على مستوى الشعوب والحكومات والأفراد، فضلا عن طابعها الإلزامي للدول التي أقرت بالتوقيع والمصادقة عليها، تلك المصادقة التي تجعل الوثائق جزءا لا يتجزأ من الدستور والقوانين الوطنية.

و في ظل العهد الجديد للأردن حظي الشباب بأهتمام كبير، إذ ينعقد الرهان عليهم في إحداث التغيير العميق، ويبنى هذه الرؤية جلالة الملك عبد الله الثاني المعظم، وتأتي استمرارا للجهود التي بذلها المفغور له جلالة الملك الحسين بن طلال لأحداث التنمية والتغيير الايجابي بقيادة الشباب.

وحيث أن مرتكزات التغيير في بلدنا ينبغي أن تأخذ بالاعتبار تعبئة كل الطاقات المتاحة، وفي مقدمتها طاقات الشباب، والمجتمع الأردني مجتمع فتيّ، يعتز بقواه الشابة، والشباب فيه هم صنّاع المستقبل، لكن دورهم أقل من الطموح دائما مول الذي نريد، في حياتنا العامة، أو في الإدارة، أو في مؤسسات المجتمع المدني.

فعلى المستوى السياسي، نجد مشاركة الشباب السياسية متواضعة على مختلف الصعد، وتبرز هذه الحقيقة في تدني مستوى مشاركتهم في الترشيح والاقتراع لمجلس النواب، والمجالس البلدية، بل أن متوسط أعمار أعضاء المجالس النيابية يميل إلى الارتفاع بدلا من أن يميل إلى سن الشباب.

وعند النظر في بنية الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، نجد تغييبا الشباب في المشاركة في الهيئات التأسيسية والقيادية للأحزاب... ولو نظرنا إلى المستويات القيادية للحكومة أو حتى مؤسسات القطاع الخاص، لوجدنا أن هناك أزمة تتمثل في غياب التجديد القيادي، وربما أزمة علاقة بين الصفوف القيادية الأولى والثانية، جراء هيمنة الذهنية الأبوية والفردية، وغياب الحوار والاتصال، وضعف الاهتمام بنقل الخبرات القيادية.

ان مناخ المساواة من خلال إعلاء شأن المواطنة وتجسيد معاني الدستور السامية الذي نص "على تساوي المواطنين أمام القانون"، وخاصة بعد المبادرات الملكية التي أطلقها جلالة الملك عبد الله الثاني والتي تؤكد على دور الشباب وضرورة احترام عقولهم وقدراتهم والاستفادة منها وتفعليها، وهذا يجعلنا نشعر بالارتياح نحو دور الشباب وإشراكهم في عملية التنمية في مختلف المجالات. كما أن التشريعات المحلية تسير بالاتجاه الصحيح، وإن كانت تتحرك ببطء لتتلاءم مع التشريعات الدولية، خاصة العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ودورها في تطوير حياتنا السياسية ودعم المشاركة الشعبية في إدارة بلادنا، وتحفيز الأفراد والجماعات والمؤسسات للعب دور اكبر في الحياة العامة، لذلك أخذنا في هذا الدليل بعين الاعتبار رفع مستوى المشاركة وتطوير قدرات الحكام الإداريين في تعزيز مشاركة الشباب، وذلك إيمانا من مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني بأهمية الحاكم الإداري في تفعيل التنمية بكل أشكالها خاصة تنمية الطاقات الشبابية وإفساح المجال للشباب ليكونوا روادا للمستقبل

مشاركة الشباب: توجهات وطنية

د. محمد الجريبيع

مدير المشروع

إن مشاركة الشباب في أي مجتمع وتأصيلها هي محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية؛ تتضافر في تحديدها بنية المجتمع ونمط العلاقات الاجتماعية والسياسية ومدى توافقها مع مبدأ المشاركة الذي بات معلماً رئيساً من معالم المجتمعات الحديثة، والقائم على أساس العمل الخلاق والمبادرة الحرة والانتماء والولاء والإنجاز وحكم القانون في إطار دولة وطنية حديثة.

إن مشاركة الشباب تعد مبدأ ديمقراطياً تقوم عليه الدولة الوطنية الحديثة؛ مبدأ يمكننا أن نميز في ضوئه الأنظمة الوطنية الديمقراطية التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات.

وتعد مشاركة الشباب تحدياً رئيسياً يواجه الدول في سعيها نحو إنجاز تنمية وطنية شاملة ومستدامة، وإتاحة المجال أمام مشاركة كافة فئات المجتمع وأطيافه. والأردن وبفضل قيادته الهاشمية الحكيمة يعد في طليعة الدول العربية التي سارت في طريق التحول الديمقراطي وإتاحة الفرصة أمام كافة فئات المجتمع المشاركة، وخاصة فئة الشباب، ينظر إليه باعتباره نموذجاً يمكن أن يحتذي في المنطقة العربية، وبالرغم من الصورة الزاهية لبلدنا ولتجربتنا الديمقراطية ومشاركة الشباب فيه، غير أننا بحاجة إلى مزيد من العمل المنظم المؤسسي لنصل إلى منظومة أكثر شمولية وتكاملية، يكون فيها الشباب عاملاً أساسياً، ومحركاً نحو مزيداً من الإنتاجية والمسؤولية الوطنية.الشباب هم أكثر الفئات الاجتماعية حضوراً على المستوى الديمغرافي وهم يمثلون ثلثي المجتمع الأردني، وهم القوة الكامنة في المجتمع، والقوة القادمة بحكم التطور الديمغرافي، فالإحصائيات تشير إلى أن نسبة الشباب دون سن (30) سنة تصل إلى (70٪) من إجمالي سكان الأردن وغالبية هؤلاء جميعاً على مقاعد الدراسة، ومع تزايد فرص التعليم في لأردن أصبح هناك جيلا متعلما ومؤهلاً للمشاركة على كافة المستويات، وهذا يحتاج إلى وجود مبادرات جادة ومؤسسات فاعلة تملك رؤية واضحة تسعى نحو دمج الشباب في الحياة الديمقراطية وإتاحة المجال أمامهم للمشاركة في الحياة العامة.

أن مشاركة الشباب في الحياة العامة تحتاج إلى دعم وتحفيز من قادة مؤسسات الحكم المحلي، وتحتاج إلى وجود رؤية ومنهجية لدمج الشباب في الحياة السياسية وتفعيل دورهم ومشاركتهم في الجهود التنموية للدولة الأردنية والرامية إلى إحداث تنمية مستدامة وشاملة في كافة القطاعات، لذلك هناك أدوار جديدة تناط بالحكام الإداريين باعتبارهم قادة المجتمع المحلي وممثلين للسلطة الرسمية، وبحكم موقعهم رؤساء لكافة المؤسسات والهيئات الرسمية والأهلية في المحافظة، تتضاف إلى دورهم الأساسي في تنمية المجتمعات المحلية، والحكام الإداريون في استجابتهم لتوجهات الدولة

الحديثة والرامية إلى إعطائهم أدوارا تنموية جديدة تقوم على المشاركة الشعبية وتفعيل دور الأفراد والمؤسسات في العملية التنموية الديمقراطية الشاملة يمثلون القادة الحقيقيين لتطوير المجتمع وإشراك الشباب في إدارته.

أن الأهداف الوطنية للدولة لا تتحقق بجهود المؤسسات الرسمية وإنما هناك جهود لا بد لمؤسسات المجتمع المدني من فعلها لأنها شريك أساسي في بناء الدولة وصياغة مستقبلها.

تلك الشراكة ينبغي أن ينصب اهتمامها على مشاركة الشباب في تطوير المؤسسات العامة والخاصة فهم الأقدر على استيعاب مستجدات الحاضر، وحلم المستقبل وعبق التراث والماضي.

الباب الثاني

الدليـل

تعريف

توطئة

نسعى من خلال هذا الدليل إلى تفعيل دور الحكام الإداريين في مجال تعزيز قدرات الشباب وتفعيل مشاركتهم ومعرفة احتياجاتهم والتعامل معهم بهدف تمكينهم والتعرف على برامجهم.

كما إن تحديد مشكلات الشباب واحتياجاتهم من شأنه أن يسهم في تطوير التنمية الديمقراطية وقضايا حقوق الإنسان.وبناء المهارات اللازمة لهم تطوير قدرات العاملين معهم من هيئات ومنظمات مجتمع مدني، وسيعزز ذلك معرفة المشكلات التي تواجه الشباب ومنظماتهم والمعيقات التي تعرقل عملهم، وكذلك التعريف بالشباب وما يحيط بهم، كما أن برامج مؤسسات المجتمع المدني لا تتناسب مع أهمية دور الشباب وحضورهم لدى الرأي العام، ولا شك أن الكثير من منظمات المجتمع المدني تدرك أهمية دور الشباب، رغم أن برامج الشباب تغيب عن أجندتهم، ومن شأن هذا الدليل أن يسهل عليهم القيام بدور فعال في خدمة الشباب من جهة وتطوير أوضاعهم من جهة أخرى فالدليل يقوم بالتعريف بمفهوم الشباب وأهمية مشاركتهم، والمشاركة الشبابية في التنمية، وكيفية مساعدة الشباب على المشاركة، والعوامل التي تجعل الشباب يعزف عن المشاركة، إضافة إلى التعريف بمفهوم المشاركة السياسية، وأهميته لدى الشباب. وتوضيح أشكال المشاركة السياسية للشباب، كما يسهل هذا الدليل مهمة الشباب بهدف تمكينهم في الثقافة الديمقراطية وقضايا حقوق الإنسان، وتمكينهم من المهارات المختلفة اللازمه لتسهيل مشاركتهم الديمقراطية المبنية على تقبل الآخر ورفض العنف وسيلة لحل النزاعات. ويسعى هذا الدليل لإيضاح مفهوم المواطنة وأهميتها ومظاهر ها، ومقتضياتها لان هذا الأمر في غاية الأهمية لأن المواطنة تلعب دورا مهما في تعزيز الولاء والانتماء للوطن وللقيادة.

فالمضامين العملية والنظرية المدرجة في الدليل من شأنها تطوير المهارات للعاملين في المنظمات الشبابية والحكام الإداريين، كما أن إصدار الدليل التوضيحي ييسِّر عملية التواصل مع الشباب والمؤسسات الشبابية.

لماذا الدليل؟

يـأتي هـذا الـدليل في إطـار الجهـود المتواصلة الـتي يبـذلها مركـز الحيـاة لتنميـة المجتمـع المـدني ومركـز الثريـا للدراسـات والاستشـارات مـن اجـل بنـاء قـدرات الحكـام الإداريـين في تفعيـل وتعزيـز مشاركة الشباب في المشاركة، مما يسهل على منظمات المجتمع المدني والهيئات الشبابية التعامل مع هذه الشريحة التي تمثل نسبة مئوية كبيرة في المجتمعات عموما والمجتمع الأردني بخاصة.

كما نسعى من خلال هذا الدليل إلى تكريس تقاليد مهنية سليمة في مجال تمكين الحكام الإداريين والشباب، وخلق آليات خلاقة، فاعلة تسهم في تنمية المهارات اللازمة للاتصال والتواصل.

تعد المسؤوليات التي تلقى على عاتق منظمات المجتمع المدني من خلال وسائل الإعلام، ومن المجتمع مسؤوليات كبيرة، وهذه المؤسسات ذات أهمية وحيوية إذ تلعب دورا أساسيا في الإسهام في التنمية السياسية والديمقراطية ونشر ثقافة حقوق الإنسان، وتلعب دورا كبيرا في تشكيل الرأي العام. ولهذا لابد من تفعيل العلاقة بين هذه المؤسسات وبين الشباب من جهة، وبينها وبين الحاكم الإداري من جهة أخرى.

يسعى هذا الدليل إلى تقديم صياغة مبسطة للمبادئ والأسس في الحقوق والقوانين في المملكة الأردنية الهاشمية من أجل الإسهام في رفع مستوى الوعي المجتمعي في مجال حقوق المواطن. كما يسعى الدليل إلى رفع مستوى الوعي الجمعي في ألف باء حقوق المواطن، استنادا لنصوص الدستور الأردني والقوانين المعمول فيها، ونصوص الاتفاقية الدولية في مجال حقوق الإنسان التي صادقت عليها الأردن.

ومن شأن ذلك أن يسهم في صقل القدرات وبنائها لدى العديد من منظمات المجتمع المدني في هذا المجال.

هدف الدليل

يهدف هذا الدليل إلى تطوير وتمكين قدرات الحكام الإداريين في تعزيز وتفعيل مشاركة الشباب في المجال العام من خلال تفهم احتياجاتهم وخلق تواصل ناجح بينهم، وتمكين الشباب من إيصال رسائلهم عبر الوسائل والآليات المختلفة ونتطلع إلى ذلك من خلال:

1. رفع مستوى الوعي الثقافي والسياسي والاجتماعي لدى الشباب
2. تطوير قدرات الحكام الإداريين في التعامل مع فئة الشباب من خلال تفهم احتياجاتهم
3. تعزيز مهارات الشباب وقدراتهم في مجال القيادة والاتصال والحوار ونبذ العنف وقبول الآخر استخدام النماذج المثلى في تحقيق هذه الغاية.

4. تعريف المستفيدين بمعنى المواطنة والحقوق والواجبات المترتبة عليها ومتطلبات المواطن الصالح في مجتمع ديمقراطي حر.

5. إدارة حوار هادئ وبناء بين الحكام الإداريين والشباب وكسر الحاجز النفسي بين المسؤولين الحكوميين والمواطنين

6. ايجاد اتجاهات إيجابية لدى المشاركين تسعى إلى عدم التمييز بين الجماعات والأفراد على أساس العنصر أو الدين.....الخ.

7. إيجاد اتجاهات إيجابية لدى المشاركين نحو العمل العام والمشاركة والديمقراطية

8. غرس مهارات النقاش الحر والموضوعي وتكوين جماعات الرأي.

9. تعريف المشاركين بالأسس القانونية الوطنية التي تشكل أرضية مناسبة لتفعيل العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

10. تكوين توافق عام حول ثقافة حقوق الإنسان باعتبارها أحد أهم الوسائل والغايات للحياة العصرية التي تعد الكرامة الإنسانية بمختلف معانيها أحد أهم ملامحها.

المستهدفون

يستفيد من هذا الدليل:

1- الشباب والشابات وطلاب الجامعات والمعاهد على اختلاف تخصصاتهم وأعمارهم وظروفهم الاقتصادية وأماكن تواجدهم ومستوى تعليمهم.

2- الحكام الإداريون والمسؤلون الحكوميون.

3- أساتذة الجامعات والمعلمون الذين يتواصلون مع الفئات الشبابية.

4- الآباء والأمهات الذين يحتاجون إلى دليل يهديهم للتعامل السليم مع أبنائهم.

5- منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية العاملة في مجالات التنمية الاجتماعية والثقافية والسياسية.

فلسفة الدليل

ينطلق هذا الدليل من المسلمات ألأساسية التالية: -

1- الإيمان بقدرات الشباب وإمكانياتهم في لعب دور هام في عملية التنمية.

2- الإيمان بثقافة ومعايير حقوق الإنسان كما نصت عليها المواثيق الدولية والمتعارف عليها عالميا.

3- الإيمان بالدستور والقانون والتشريعات المحلية والعمل في ظلهما ومن خلالهما.

4- أن حفز المواطنين على اختلاف تباينـاتهم الجغرافية، والعرقية، والدينية، والثقافية نحو العمل العام والمشاركة السياسية أحد أهم أولوياتنا، أما الانتماء الايدولوجي فهو شأن خاص لكل مواطن، يخرج عن اهتمام هذا الدليل وأداة الحفز هي الحوار التفاعلي والعمل الجماعي بين المشاركين وتشكل خبرات المتدربين وأفكارهم وثقافتهم أساسا للمساهمة في عملية التدريب.

- لابد أن تكون المحاضرات والمدخلات النظرية المادة الرئيسية للتدريب، وسيتم أغلب التدريب من خلال مشاركة الجميع مشاركة نشطة عن طريق تنوع الأدوات والوسائل التدريبية من: نقاش جماعي، وعصف ذهني، وتقسيم إلى مجموعات، وورش عمل، وتمارين عملية، .. وغيرها.

- يتم التدريب في ضوء المعايير الديمقراطية والمساواة بين المشاركين في فرص النقاش والحوار، وعدم التمييز بينهم، وضمان حرية إبداء الآراء واللجوء إلى آليات الديمقراطية في اتخاذ القرارات داخل المجموعات والتدريب بوجه عام.

الباب الثالث

الشباب والمشاركة

أولا: مفهوم الشباب

تعني كلمة الشباب باللغة العربية "الفتوة والفتاء" بمعنى الحيوية والقوة المؤثرة، وفي اللغة الإنجليزية تعني كلمة youth أول الشيء بمعنى الحيوي. واصطلاحا هناك أكثر من تعريف أهمها الاتجاه البيولوجي الذي يرى أن مرحلة الشباب تتحدد زمنيا وعمرياً في الفئة العمرية 15- 24 سنة. وقد تم تحديد الفئة العمرية للشباب من 18- 30 سنة لأن الشباب يسمح لهم بالمشاركة الفعلية السياسية من خلال الانتخاب البرلماني في سن 18 سنة حسب ما نص عليه قانون الانتخاب الأردني المؤقت 2003م في المادة الثالثة وقانون الأحزاب السياسية حسب المادة (16).

تعريفات أخرى لمفهوم الشباب

هناك تعريفات أخرى لمفهوم الشباب، فيرى البعض ان الشباب هم الذين تتراوح أعمارهم بين الثامنة عشر والرابعة والعشرون، أي الذين أتموا الدراسة العامة، وتتميز هذه المرحلة بأنها مرحلة انتقالية إلى مرحلة الرجولة والأمومة، ويتخطى الأفراد بها مرحلة التوجيه والرعاية ويكونون أكثر تمردا، لهذا تحتاج هذه الفئة إلى عناية خاصة.

فيما يرى بعضهم الاخر " أن الشباب هم الفئة العمرية الواقعة بين " 15 - 39" وهي الفئة التي تأتي بعد مرحلة المراهقة حيث يبدو عليها علامات النضج السيكولوجي والنفسي والاجتماعي واضحة".

وهنا لا بد من التأكيد على أن التعريفات المتعددة للشباب لا زالت موضع اختلاف بين كثير من الباحثين والدارسين نظرا لاختلاف طبيعة المقاييس التي تم الاعتماد عليها ؛لذلك فان كل باحث ودارس يستخدم تعريفا إجرائيا يخدم أهداف دراسته حسب.

الشباب وطبيعة الدور

لقد اختلف المختصون والباحثون في تحديد بداية مرحلة الشباب ونهايتها، ويرجع هذا الاختلاف إلى تعدد الأطر المرجعية التي لجأوا إليها، واختلاف الظروف التي تدرس فيها القضايا المتصلة بالشباب (كالمناخ، ودرجة التمدن، وطبيعة الثقافة وغيرها). ولقد ذهب المؤتمر الأول لوزراء الشباب العرب إلى أن مفهوم الشباب يتناول أساسا من تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشر والخمسة والعشرين عاما انسجاما مع المفهوم الدولي المتفق عليه في هذا الشأن، غير إن بعضهم يمد هذا السن إلى ما بعد الخامسة والعشرين حتى الخامسة والثلاثين مستندين إلى أسس علمية تبين أن أوج قوة الفرد واكتمال

خلايا جسمه تحدث في سن 34 عاما. وبعيدا عن الاعتبارات البيولوجية فان هناك أسس تفرضها طبيعة الدور منها:-

- ان سن الثامنة عشر هو سن الأهلية المدنية حسب القانون الأردني، وشبابنا الأردني الآن مدعو للمشاركة في الانتخابات على ضوء التوجهات الملكية التي وردت مؤخرا.
- ببلوغ الثلاثين يستطيع الشاب الأردني أن يترشح لعضوية مجلس النواب مما يعني زيادة قدرته على التأثير في الحياة السياسية والاجتماعية لوطنه بشكل أرقى.
- ان الشباب في الأردن من اكبر فئات المجتمع حجما، وهم الأكثر تعلما ووعيا، كما أنهم يمثلون طاقة كامنة ينبغي استثمارها لصالح خط التحديث والتنمية السياسية، وهم بالتالي أصحاب مسؤوليات الغد، ويجب عليهم أن يكونوا مهيئين سياسيا وفكريا وثقافيا لإدارة الدولة وقيادة المجتمع.
- ان الضرورة تستدعي تخليص الشباب من الاتكالية والاغتراب عن الواقع والتهرب من المسؤولية والشعور بالعجز، ببناء ثقافة سياسية شبابية ديمقراطية، تقوم على تصور الفرد لذاته بأنه شخص فاعل في المجتمع والحياة العامة.
- أن الضرورة تستدعي العمل على توجيه الشباب وتخليصهم من ثقافة العيب التي تأثر فيها الشباب العربي عموما، والأردني خاصة، وأدت إلى تباين القيم الاجتماعية، كالقيم الفارسية التي ركزت على الظهور والشعور بالعظمة، والثقافة التركية التي ركزت على السلطة والنهج الخدمي، والثقافة الغربية التي ركزت على المنفعة المادية والكسب، وجاءت الثقافة العربية نتاجا لتفاعلات هذه الثقافات مع الثقافة العربية الإسلامية، وهذا ما أدى إلى ثقافة العيب وابتعاد الشباب عن المهن والحرف والخوف من مواجهة الواقع والتعايش معه.
- ساهم ضعف الأحزاب وتراجع تأثيرها، وارتفاع نسبة البطالة في العقد الأخير إلى شيء من مشاعر الإحباط، خاصة في ظل غياب المؤسسات الشبابية المعنية بالدفاع عن مصالحهم والتي من شأنها النهوض بمهامهم ومعالجة همومهم.

مقاييس للتعريف بالشباب

هناك عدة مقاييس يمكن استخدامها لتعريف الشباب وهي:

1. المقياس الزمني: حيث تحدد مرحلة الشباب بفترة زمنية محددة مثل أن نحددها بسن "15- 30سنة"، وذلك لما تتميز به هذه المرحلة العمرية من خصائص.
2. المقياس الاجتماعي: تعتمد مرحلة الشباب هنا على الأوضاع الاجتماعية التي يمر بها المجتمع، ففي بعض المجتمعات المختلفة لا تحدد مرحلة الشباب بمرحلة زمنية معينة، لأنه لا يمكن تحديد معالم

بـدايتها أو نهايتهـا، فقـد تقتصـر مـدتها أو تـذاب خصائصـها في مراحـل عمريـة أخـرى بعكـس المجتمعـات الناميـة والمتقدمـة والـتي تعتمـد علـى أطالـة مرحلـة الشـباب وتعتبرهـا مرحلـة للتـدريب والإعداد للمسؤولية والمساهمة في عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

3. المقيـاس السـلوكي: وهـي مجموعـة مـن الاتجاهـات السـلوكية والـتي إذا تميـز بهـا أحـد الأفـراد وانطبقت عليه وعلى تصرفاته وأفعاله، أمكن اعتباره شابا.

أهمية فهم مشاركة الشباب

إن أهمية فهم مشاركة الشباب ذات معنى كبير إذ من خلالها يمكن:

- توفير فرص للشباب للتعبير عن آرائهم ومشاعرهم.
- مساعدة الشباب على بلورة أرائهم والتعبير عنها دون انتهاك حقوق آخرين أو الخروج عن أخلاقيات المجتمع.
- مشاركة الشباب في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم.
- تقاسم المسؤوليات والسلطات مع الشباب والعمل على زيادة نصيبهم من المسؤوليات والسلطات تدريجياً.
- تكوين مجتمع جامع يدمج كل الشباب فيه كمواطنين لهم أهميتهم الآن.
- أن يكون للشباب دور في تنمية أنفسهم وتنمية مجتمعهم.
- الوصول إلى تعاون الجميع- كل حسب قدراته – حول غرض مشترك.
- دعم الشباب لمواجهة الحياة بأنفسهم تدريجياً لا أن نواجهها بالنيابة عنهم.
- النظر إلى الآخر ليس بناءً على اختلاف العمر بل على تنوع القدرات.
- المشاركة تهتم إلى تحسين العلاقة مع الشباب وتطويرها وليس التركيز على ما يمكن أن يقوم به الشباب.

أهمية مشاركة الشباب

تعتبر المشاركة حق للشباب وحاجة لهم، فهي توفر مساحة أوسع للنماء والتجربة، ووسيلة لتطوير الذات ،إذ لا يمكن للشباب أن ينمو في جو من السلبية واللامبالاة ولا الاكتفاء بدور المراقب الذي يتعلم بالتلقين، ويتطلب نماء الشباب العمل على تطوير قدراتهم ومنحهم فرصاً أكثر للمشاركة ضمن بيئات أمنة وداعمة، توفر لهم الخبرة والفرصة المناسبة.

وتعتبر المشاركة الشبابية حق يختلف باختلاف قدرات الشباب المتنامية، وتكتسب عن طريق الخبرة، إذ إنه بالمشاركة يمكن للشباب والشابات تنمية مهاراتهم وتشكيل طموحاتهم واكتساب ثقة الآخرين بهم، والوصول إلى الموارد المحيطة بهم، وتوظيفها في مجالات تهمهم. وتعتبر المشاركة الشبابية واجبا وطنيا وحياتيا ، عندما تكون طوعية وتلامس مجالات تهم الشباب والشابات، ولا تلغي المشاركة الشبابية الدور الجوهري للكبار، ولا تعفيهم من مسؤولياتهم، فهي ليست حلاً لمشاكل العالم المستعصية، وإنما هي حاجة وحق يتوجب على الكبار توفيره للشباب من حولهم.

المشاركة الشبابية في التنمية:

كان الاهتمام في الشباب والهيئات الشبابية محط اهتمام الأردن، فهذا القطاع يشكل ثلثي عدد السكان، ومن الأهمية بمكان وضع البرامج والخطط لتأهيلهم وتدريبهم وتمكينهم من تحمل المسؤولية، وتوجيه قدراتهم الخلاقة نحو البناء والتقدم، وينبغي فرص العمل لهم، واستغلال إمكاناتهم المختلفة من خلال بناء إستراتيجية وطنية تلبي الحاجات المتزايدة لهم، وتوفر الحلول العلمية والعملية لمشكلاتهم، وبقصد إشراكهم في عملية التنمية ودمجهم بها، ولذلك ف:

- من حق الشباب أن توجه بعض البرامج التنموية الوطنية نحو تنميتهم، وأن يتم إشراكهم في إعداد البرامج وتطبيقها وتقيمها.
- من حق الشباب أن يشاركوا في البرامج التنموية المختلفة، وأن يسهموا في بناء وطنهم على كافة الأصعدة ابتداءً من قياس الاحتياجات والتخطيط لها ثم تنفيذ هذه البرامج والمشاركة في إدارتها وتقييمها.
- من حق الشباب المشاركة في العمل السياسي والاجتماعي
- ينبغي عند التخطيط لبناء مدن جديدة، أو صياغة مجتمعات حديثة أن تكون حاجات الشباب وحقوقهم على سلم أوليات المخططين، وأن يشارك الشباب في وضع تصورهم الخاص بهذه المجتمعات.
- يجب أن توضع مصلحة الشباب في الاعتبار عند اتخاذ قرارات صعبة، أو وضع سياسات من شأنها التأثير على البيئة، أو أوضاع المجتمع الاقتصادية، والاجتماعية في الحاضر والمستقبل. مثل: الديون، أو الخصخصة، أو الاتفاقيات الدولية، أو الحروب.
- انطلاقا مما سبق يجب مراعاة أن تكون مشاركة الشباب:
  - بما يتناسب مع أعمارهم وقدراتهم.
  - وأن لا تسلبهم حق الراحة والترفيه، أو تتناقض مع فرص تعلمهم، أو تعرض صحتهم للخطر.
  - وأن لا تميز بينهم وأن تشمل أكبر عدد ممكن منهم.

كيفية مساعدة الشباب على المشاركة

لمساعدة الشباب من كلا الجنسين وفي ظل مجتمعات أبوية ومحافظة ينبغي:

- أن يـتم إشـراكهم في المواضـيع الـتي تـؤثر علـيهم بشـكل مباشـر أو غـير مباشـر وأن تكـون الموضوعات في دائرة اهتماماتهم، وان تكون في حدود استيعابهم.
- أن يتوفر للشابة والشاب المعلومات اللازمة حول الموضوع الذي يشاركان فيه.
- أن تشجع الشابة على إبداء رأيها والتعبير عن مشاعرها وأن يحترم رأيها، والاحترام يعني الإنصات له بقلب وعقل مفتوحين ومحاورتها حول هذا الرأي أو هذه المشاعر.
- عند اتخاذ قرار يخالف رأي الشاب والشابة يجب فتح حوار معها حول هذا القرار ثم توضيح دوافع اتخاذ مثل ذلك القرار وإبداء احترام وتفهم كاملين لمشاعرهما.
- يجب مساندة الشباب ومساعدتهم على تكوين أرائهم الخاصة وإتاحة الفرصة الكافية لهم للتعبير عنها بحرية وتقبل.
- أكبر دعم يمكن أن يعطى للشابة من قبل المتعاملين معها هو محاولتهم اكتشاف إمكاناتها المتنامية والمتطورة، وإتاحة فرص المشاركة لها والتدرج في منحها المسؤوليات التي تتناسب مع هذه الإمكانات. وبذلك لا تقتصر مشاركة الشابة على ما قامت به في الماضي بل على دعمها في ما تستطيع القيام به الآن.
- كي نساعد الشباب على المشاركة في إتخاذ قرار بشأن موضوع ما يجب:

أ- توفير المعلومات اللازمة حول هذا الموضوع من حيث الشكل والمضمون وبما يتناسب مع العمر، والإمكانيات، وأن يصاغ بطريقة جذابة وممتعة.

ب- مناقشة هذه المعلومات مع الشابة/الشاب وتحليلها، وإعطائهما فرصة لجمع المزيد منها إن دعت الحاجة لذلك.

ت- وضع بعض الحلول والاقتراحات والبدائل المختلفة، ثم مساعدة الشباب على تخيل تبعات كل بديل من هذه البدائل.

ث- توجيه الشباب نحو اختيار البديل الأمثل.

ج- توضيح الدور والمسؤولية التي يمكن أن تقع على عاتق الشابة/الشاب عند اتخاذ قراره.

ح- متابعة الشباب عند القيام بأدوارهم وتشجيعهم على تحمل نتائج القيام بهذا الدور.

خ- التقييم واستخراج الدروس المستفادة.

عوامل عزوف الشباب عن المشاركة

يعود عزوف الشباب عن المشاركة في القضايا العامة لأسباب عدة، منها:

1. الخوف من اللوم/ النقد أو العقوبة نتيجة مشاركته.
2. نقص الثقة في النفس مع عدم توفر المهارات والمعلومات اللازمتين للمشاركة.
3. غالباً ما تتاح فرص لمشاركة لبعض الشباب والشابات دون غيرهم.
4. كثيراً ما يرفض الكبار تفويض بعض السلطات للشباب.
5. عدم معرفة الشاب بنتيجة مشاركته.
6. غالباً ما يكون للمناهج الدراسية ومواقف المدرسين واتجاهاتهم أثر سلبي على مشاركة الشباب داخل المدارس والجامعات والمجتمع.
7. التمييز ضد الإناث والمعوقين.

معوقات تخص المعتقدات والممارسات المجتمعية

من المعوقات التي تحول دون مشاركة الشباب المعتقد والتنشئة والموروث الاجتماعي، إضافة الى عدم الثقة بقدرات الشباب والتعامل مع الشابة كجنس بيولوجي وليس كنوع اجتماعي، ويعود ذلك إلى:

- النظرة السلبية للشباب، وطبيعة سلوكهم فهم صانعو مشاكل ومتعبون، ومرحلة حياتهم خطرة وحرجة، وهم غير قادرين على مجاراة آبائهم في تحمل المسؤولية ولا يتوقع منهم إسهامات جدية حين يصبحون كبارا ؛ مما يدفع بالكبار إلى إعداد الصغار بالطريقة التي يختارونها ، والتي تتيح للكبار تملك هؤلاء الشباب والسيطرة عليهم متذرعين بحمايتهم من الانحراف، ومن أمثلة التصرفات الاجتماعية السلبية: أنك قد تشاهد رجلا يضرب طفلا أو شابا في مكان عام ولا تستطيع التدخل لمساعدته، ولو فكرت بالمساعدة لجوبهت بمعارضة شديدة من المارة، ويبررون ذلك السلوك بالقول: هذا أب معلم يربي ابنه الحبيب، وله أن يفعل به ما يشاء، وهكذا يصبح الأبناء الشباب ممتلكات لآبائهم. ولا يسمح لهم بالمشاركة إلا إذا كانت هذه المشاركة في الاتجاه الذي يلبي رغبة الكبار وأهواءهم، وهذه النظرة تلغي شخصية الشباب وكينونتهم لصالح الكبار، ولا تنظر إليهم على أنهم مواطنو الغد وصانعو المستقبل والحاضر، وأنهم يملكون الفكر التجديدي الحيوي اللازم للنهوض بالأمة.
- عدم الثقة في قدرات الشباب: إن النظر والتركيز على ما لا يستطيع الشاب القيام به بدلاً من الانتباه لما يمكن أن يقوم به، يبث في الشباب عدم الثقة بقدراته ويدفع الكبار في كثير من

الأحيان إلى التحكم بهم وحرمانهم من أن يلعبوا دوراً في تحسين أوضاعهم وأوضاع المجتمع الذي يعيشون فيه. وأكثر فئات الشباب تضرراً من هذا الموقف هم ذوو الإعاقات.

- التمييز بين الشباب ورسم نماذج لأدوارهم مبنية على النوع (الجنس)، مما ينمط شخصياتهم ويقولبها ويحرم الشباب من معرفة إمكاناتهم الحقيقية، ويحرم عليهم التعبير عن أنفسهم بما لا يتفق مع هذه القوالب، فيحرمهم ويحرم مجتمعهم من مشاركتهم. وثم نوع آخر من التمييز بين الشباب وهو التمييز المبني على العمر، فالأخ الأكبر في الأسرة العربية يمنح سلطات وصلاحيات ومسؤوليات لا تعطى لباقي الأخوة. وعندما تكون هذه الصلاحيات فوق طاقته وقدرته على التحمل يكون هذا ظلماً له، وعندما تمنحه وضعا يتيح له التسلط والتحكم في إخوته يكون ذلك ظلماً لهم.
- الخلط بين السلطة والتسلط في التعامل مع الشباب، والتخوف من إعطاء الشباب فرصاً للتعبير عن أنفسهم واتخاذ قراراتهم الخاصة بهم تجنباً لفرض سيطرتهم وتسلطهم المزعوم على الكبار.
- النموذج الأبوي للأسرة العربية، وتسلط المعلم في المدرسة يسمح لهما باتخاذ أغلب القرارات دون استشارة الشباب مما يقلل من هامش المشاركة داخل هاتين المؤسستين.
- غياب مفهوم المشاركة داخل كثير من المجتمعات العربية يحرم الكبار من اكتساب مفهوم المشاركة ومهارات تطبيقها ولا يساعدهم على تبني هذا المفهوم في حياتهم عند التعامل مع الشباب.
- الوضع الاقتصادي المتردي كثيراً ما يجعل الشباب عرضة للاستغلال الاقتصادي مما يحرمهم من كثير من حقوقهم واحتياجاتهم، ومنها المشاركة.
- عدم وجود قوانين كافية تضمن تطبيق حق مشاركة الشباب وتحميهم من الاستغلال والقهر، والتساهل في تطبيق القوانين الخاصة بهذا الموضوع. ووجود قوانين تحد من تطبيق حق الشباب في المشاركة، منها على سبيل المثال عدم السماح لمن دون 18 سنة في الانضمام للجمعيات الأهلية أو إنشائها.
- قلة وعي الشباب بحقوقهم وإمكاناتهم، وضعف ممارستهم لمهارات التعبير عن النفس وأساليبها، واكتسابهم صوراً سلبية عن أنفسهم تصعب عليهم ممارسة المشاركة السياسية.
- الموروث الثقافي يمجد الفرد، ويدعوه إلى الصمت وعدم الكلام ويعزز ثقافة الفحل العربي، فعلى الجميع أن يصمت عندما يتحدث سيد المكان، مما يجعل الشباب مقتنعين بسلبيتهم ويبررون عدم المشاركة بقناعاتهم الموروثة، لأن الصمت من ذهب والكلام من فضة، والمشاركة من الفضة، فهل يتساوى الذهب والفضة؟!

مفهوم المشاركة السياسية

يمكن تعريف المشاركة السياسية بانها العملية التي يلعب من خلالها الفرد دورا هاما في الحياة السياسية لمجتمعه، وهي القادرة على منحه الفرصة بأن يسهم في وضع الأهداف العامة لأمته، وتحديد أفضل الوسائل لانجازها، بالإضافة إلى أنها ذلك الشكل من الممارسة السياسية والتي تتيح لافراد الشعب بلا تمييز حق المشاركة في صنع السياسة العامة للبلاد، وحق المشاركة في اتخاذ القرارات وصناعتها، بشكل يضمن إطلاق القوى الخلاقة للجماهير.

وقد عرفها رجال السياسة وعلمائها بأنها: تعني إعطاء الحق الديموقراطي الدستوري لكافة أفراد المجتمع البالغين العاقلين في الاشتراك بصورة منظمة في صنع القرارات السياسية التي تتصل بحياتهم معا في مجتمع من المجتمعات، على أن لا تكون المشاركة السياسية قاصرة على إعطاء هذا الحق أو النص عليه في الدستور فقط.

كما عرفها فيربا " verba " بقوله: "المشاركة السياسية تعني السلوكات المشروعة والقانونية التي تهدف إلى التأثير على اختيار الحكومات للقرارات وتنفيذها، وتعني بالسلوكات المشروعة المظاهرات والمسيرات".

ولا تتم المشاركة السياسية بفاعلية لكافة أبناء المجتمع دون توفير مناخ مناسب تسوده أجواء من الحرية بحيث تسمح للمواطن بالمشاركة في الحياة السياسية في وضع آمن بعيد عن الضغوطات التي قد تمارس عليه وتعيق مشاركته، لأن المشاركة السياسية في أوسع معانيها تعني حق المواطن أن يكون له دور في صنع القرارات السياسية، وهي في أضيق معانيها تعني مراقبة هذه القرارات عقب صدورها من السلطة الحاكمة

ويتضمن مفهوم المشاركة السياسية دلالات كثيرة ومتباينة بالنسبة للأفراد يعود معظمها إلى الثقافة السياسية والبيئة الاجتماعية التي تنشأ في ظلالها الأفراد، لذلك قد تختلف التعريفات وتتعدد التفسيرات حسب هذه الظروف والمعطيات.

التنشئة السياسية كمدخل للمشاركة السياسية

ما المقصود بتنشئة الفرد سياسيا؟ وما الذي يمكن أن يكتسبه الفرد من خلال عملية التنشئة السياسية ؟ فالتنشئة السياسية هي إحدى أنواع علاقات الفرد بالنظام السياسي السائد الذي يعيش في إطاره المرء، ويمكن تعريفها على أنها مجموعة العمليات التي يكتسب الفرد من خلالها معارفه، ومعلوماته، ومشاعره، وأفكاره عن محيطه السياسي، وهي بالتالي عملية تفاعل مستمرة بين الفرد ونظامه السياسي، ومن هنا تصبح عملية تطورية يتمكن الفرد من خلالها النضوج سياسيا، فتزيد من

فعاليته ومشاركته في الحياة السياسية، خاصة بعد أن يكون قد اكتسب أفكارا وقيما ومعتقدات متنوعة تساعده على فهم طبيعة النظام السياسي السائد.

و لا يمكن بأي حال من الأحوال فصل التنشئة السياسية عن التنشئة الاجتماعية التي يمر بها الفرد من بداية حياته، وقد تكون التنشئة السياسية في مرات عديدة عملية لاحقة للتنشئة الاجتماعة، إذا اعتبرت التنشئة الاجتماعية الوعاء الكبير الذي يحتضن القيم والأفكار والمعتقدات المتعلقة بالجانب السياسي، وإذا أخذت بعين الاعتبار أن عملية التنشئة السياسية بمفهومها الدقيق، تعالج جانبا هاما من جوانب الحياة العامة فإن النظام السياسي غالبا ما يستخدمها ويسعى لتكون إحدى وظائفه الهامة التي تسهم مساهمة كبيرة في زيادة متانته وقوته، وتخلق حالة من الإجماع والاتفاق عليه.

والتنشئة السياسية هي عملية متقدمة ومتخصصة يتبناها النظام السياسي من خلال مؤسساته التي يختارها لحمل رسالته السياسية ويسعى بها إلى كسب المزيد من التأييد له.

وينظر إلى التنشئة السياسية كأحد الوظائف الرئيسية للأنظمة السياسية والتي تحرص على تأديتها بشكل دائم ومستمر وفعال، نظرا لما تشكله التنشئة من دعم وتأييد للنظام السياسي القائم، فهي عملية يتم من خلالها خلق قيم ومعارف ومعتقدات مناسبة لدى المواطنين لصالح النظام السياسي السائد، حين تفترض أن التأييد الأساسي من المواطنين للنظام القائم عاملا ضروريا لاستمراريته.

وتعمل العديد من الأنظمة السياسية على تنشئة الأفراد على الثقافة السياسية السائدة التي تكون نتيجتها وجود مجموعة من الاتجاهات والمدارك ومعايير القيم والأحاسيس التي تخدم النظام السياسي وأدواره المختلفة.

وتتبع أهمية التنشئة السياسية للأفراد باعتبارها مدخلا هاما يساعد على فهم كل أنماط التشابه والاختلاف للتوجهات السياسية بين الأفراد التابعين لأي نظام سياسي، وتساعد التنشئة السياسية الأفراد على فهم التطور والعمل على نشر القيم وقبولها أو رفضها.

وتعد مدخلا هاما لفهم الاختلافات في وجهات النظر السياسية الموجودة بين أفراد الأمة الواحدة حيال قضاياها السياسية المشتركة، ويمكن القول إن عملية التنشئة السياسية تربط بين المواطنين وقيادتهم من خلال التأكيد على الأهداف السياسية العامة للدولة وشرح مفاهيم سياسية هامة أخرى، كالشرعية والولاء وعلاقة الحاكم والمحكوم، وبالتنشئة تحافظ على الأمن والاستقرار للجميع، وتحافظ على ديمومة العلاقة بين المواطنين والدولة.

وتعد الأسرة إحدى أهم وسائل التنشئة السياسية لما تقوم به من دور في تعليم الأطفال من قيم وأفكار ومعتقدات تسهم في صقل شخصيتهم وتوعيتهم بالعديد من القضايا السياسية المرتبطة بدولتهم، وللمدرسة دور تثقيفي هام، فهي تعمل على تعميق شعور الانتماء للدولة وللمجتمع عن طريق

تثقيفه وتوعيته بالعديد من المواضيع السياسية عن طريق تدريس المفاهيم السياسية وممارسة الأنشطة المدرسية الخاصة بذلك.

وتلعب وسائل الإعلام دورا هاما في عملية التنشئة السياسية مستفيدة من التطورات التكنولوجية التي رافقت الحياة المعاصرة فهي تستطيع أن تدعم التوجهات السياسية للنظام السياسي وتعزز من قيم الولاء والانتماء له، وتعمل على تعزيز دور أبناء المجتمع في الحياة السياسية.

أهمية المشاركة السياسية للشباب

تتمثل المشاركة السياسية سلوكا طوعيا يتبناه الشباب بمحض إرادتهم، بعيدا عن أي مؤثرات خارجية، ولديهم أهداف واضحة تختلف درجاته وتتباين صورته كعملية اجتماعية مستمرة، وهي بذلك تسهم في تعميق روح الديمقراطية من خلال تحديد أهداف معينة، محاولة إنجازها خدمة لأبناء المجتمع المحلي، وتكمن أهمية المشاركة السياسية باعتبارها ركيزة أساسية وهامة من ركائز الديمقراطية بغض النظر عما يمتاز به مفهوم الديمقراطية من إجماع، أو حكم الأغلبية، والمساواة والمسؤولية والسيادة العامة.

وتقدم الديمقراطية ونموها في أي بلد يعتمد على توسيع نطاق حق التصويت وحقوق المرشحين سواء أكانوا معارضين أم لا، والمشاركة السياسية هي الوسيلة الوحيدة التي تعمق روح المسؤولية لدى الحاكم والمحكوم، كما انها تعد المصدر الحيوي والطاقة الخلاقة التي تقف ضد الظلم والطغيان، فإتاحة الفرصة أمام جميع أفراد الشعب للإسهام في الحياة السياسية بمختلف جوانبها تعطي الحق لكل مواطن فرصة التعبير عن مصالحه الخاصة وتضمن الخير للجميع فضلا عن أن المجتمع يجني كثيرا من المكاسب باعتماده على مواهب ومهارات العدد الأكبر من السكان في المجتمع.

وتعزز المشاركة السياسية دوافع الفرد في الانخراط في النشاطات السياسية خاصة إذا كان يعاني من العديد من المؤثرات التي تسبب له الآلام والصعوبات في تحقيق احتياجاته، فيجد المشاركة فرصة مناسبة لمواجهة هذه الاحتياجات والصعوبات، فينضم إلى الجماعات السياسية أملا في أن يزيح عن كاهله بعض متاعبه.

و للمشاركة السياسية أهمية خاصة في مجال المؤسسات الرسمية والأهلية فهي تؤدي إلى تحسين العمل وفتح قنوات الاتصال بين الرؤساء والمرؤوسين وزيادتها، مما يعمق انتماء الموظف لمؤسسته وتزيد إيمانه بأهدافها ورسالتها، وتعمل على تعميق الولاء والرغبة بالعمل والحس بالمسؤولية، وتحسن من الفعالية المؤسسية، وترفع مستوى الأفراد، وتحقق التكيف الاجتماعي، وتقضي على صور استغلال السلطة، وتعزز صور تحقيق المساواة والحرية، لأن ذلك كله سيؤدي إلى توعية المواطن توعية وطنية شاملة بحقوقه وواجباته، ليصبح من خلالها مواطنا واعيا ومدركا لواجباته ومسؤولياته وحقوقه، ويسهم في تحسين التنمية بأبعادها المختلفة في المجتمع.

أشكال المشاركة السياسية للشباب

إن المشاركة السياسية بمعناها الواسع، تعني:مشاركة الفرد في صنع القرارات، وفي معناها الضيق، تعني: مراقبة الفرد لهذه القرارات بعد صدورها من الحاكم.وتعتمد المشاركة السياسية على عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية ومدى قدرتها على إيجاد الوعي السياسي لدى الأفراد من خلال العمل على بث الوعي السياسي فيهم منذ الصغر.

وتبدأ المشاركة السياسية للأفراد مقترنة ببداية المرحلة التعليمية في المدارس وتكون على شكل نشاطات مدرسية، منها المشاركة في اللجان المدرسية المتنوعة التي تعمل على تقديم الخدمات سواء للمدرسة أو للطلاب، وهذه المشاركات تعمل على تعميق الولاء والانتماء للمدرسة، وتسعى إلى غرس مفهوم المشاركة في المجال العام كقيمة حياتية تترسخ في نفوسهم، ويسهم إشراك الأسرة والمدرسة للأطفال في مناقشات القضايا العامة والسياسية، في العمل على تعميق قيمة المشاركة السياسية، وذلك من خلال إثراء ثقافتهم عن العمل السياسي، ونفعه الكبير، ودوره في الوصول إلى الأفضل عن طريق طرح الأفكار والنقاش حولها، مما يغرس في نفس الناشئة قيمة حب المشاركة في صنع القرار وعدم الاكتفاء بالهروب من مواجهة حل المشكلات.

و تأخذ المشاركة السياسية للشباب في المراحل المدرسية أشكالا متنوعة منها المشاركة في انتخابات اللجان التي تشكلها المدرسة، وانتخاب أسرة الصف، وقد بدأت المدارس تهتم بهذه الأعمال في السنوات الأخيرة. أما في المرحلة الجامعية فإن المشاركة في انتخابات مجالس الطلبة تعد أحد أهم الأشكال الأساسية للمشاركة السياسية.

الأشكال الإيجابية للمشاركة السياسية

تتمثل الأشكال الإيجابية لمشاركة الشباب من خلال:

1. المشاركة في المناقشات العامة والسياسية.
2. التصويت في الانتخابات.
3. التسجيل في السجلات الانتخابية.
4. المشاركة في الانتخابات المدرسية والجامعية.
5. الترشيح في الانتخابات.
6. المشاركة في الاجتماعات والنشاطات العامة.
7. إبداء الآراء السياسية حول مسألة ما.
8. الانظام إلى الأحزاب والتنظيمات السياسية.
9. الانظمام إلى الهيئات والتنظيمات الاجتماعية.
10. الاشتراك في المجالس المحلية.

11. المطالبات العامة.
12. العضوية النشطة والعامة في التنظيمات السياسية المرخصة.
13. تقلد منصب سياسي.
14. السعي نحو منصب سياسي أو إداري.

الأشكال السلبية للمشاركة السياسية

من أهم الأشكال السلبية للمشاركة السياسية:

أ. اللامبالاة: وتعني عدم اهتمام الفرد بما يدور حوله من أحداث أو مواقف سياسية تؤثر في حاضر مجتمعه ومستقبله.

ب. الشك السياسي: وتعني عدم الثقة بين الفرد والعاملين في مجال السياسة وقد يتعدى ذلك إلى عدم الثقة بما يقوم به العاملون على السياسة وممارساتها.

ج. الغربة السياسية: وهي وصول الفرد إلى حالة من الشعور بأنه غريب في بلده وأن كل ما يدور حوله من أحداث سياسية لا تهمه أو لا يمكن تغييرها مهما فعل.

ولابد من التنويه إلى أن هناك عدة أشكال لطبيعة تصنيف المواطنين المشاركين بالحياة السياسية، ومنها:

أ- أفراد مشاركون بفاعلية، وهم الأفراد المشاركون والمهتمون بما يجري حولهم من أحداث سياسية ويمتلكون الثقة بالذات السياسية، وهم منصفون لذاتهم يتفاعلون ويتجاوبون مع الحدث، وهؤلاء غالبا ما يكونون أعضاء في أحزاب ومنظمات سياسية.

ب- أفراد متابعون، وهؤلاء أفراد متابعون لمجريات الأحداث السياسية لكنهم لا يشاركون بها إطلاقا.

ت- الأفراد السلبيون، وهؤلاء منفصلون عن الحياة السياسية ومنشغلون بأمور الحياة والمعاش وبعيدون عن أي اهتمام سياسي.

ث- الأفراد المتطرفون، وهؤلاء مشاركون بصورة تتخذ العنف أداة سياسية للتعبير عن الرأي، ويقومون بالمظاهرات والمسيرات التي يرافقها أعمال عنف غير مبررة.

احتياجات الشباب

تكمـن احتياجـات الشـباب في مسـألتين رئيسـتين، أولاهمـا:، الحاجـة إلى تكامـل الأدوار الحكومية في رعاية الشباب وتأمين احتياجاتهم. لأن تحقيق الطموحات الشبابية ينبغي أن يكون منوطاً بجهات عدة تتباين اختصاصاتها. فوزارة التربية والتعليم والمؤسسات التعليمية لها دور لا يقل أهمية عن دور المجلس الأعلى للشباب والرياضة، أما دور الهيئات الأهلية فذو حيوية كبيرة في هذا المجال، وينبغي أن يكون متناغماً مع الجهد الرسمي للنهوض بقطاع الشباب. وثانيهما، فتمثله في حقيقة أن قطاع الشباب هو أكثر قطاعات المجتمع استفادة من المساهمة في حل مشكلات البلاد لأنهم المدخل الأساسي لحل تلك المشكلات. وحين يدعو جلالة الملك عبدالله الثاني الشباب إلى المشاركة الواسعة في الانتخابات النيابية واختيار من يرونه أهلاً لتحمل المسؤولية، فإنه يعبر عن قناعته بأن الشباب هم عماد التنمية السياسية، وبأن الارتقاء بقدرة المجتمع على تلبية متطلبات نهضته يبدأ من الشباب.

التمكين السياسي والاقتصادي للشباب

التمكين يعني إزالة كافة العمليات والاتجاهات والسلوكيات النمطية في المجتمع والمؤسسات التي تؤطر فئات معينة من المجتمع وتضعهم في مراتب أقل من غيرهم، والتمكين السياسي هو عملية مركبة تتطلب سياسات وإجراءات وهياكل مؤسسية وقانونية تهدف إلى التغلب على أشكال عدم المساواة وضمان تكافؤ الفرص للأفراد في استخدام موارد المجتمع، وفي المشاركة السياسية تحديدا، وليس القصد من التمكين هنا هو المشاركة في النظم القائمة على ما هي عليه، بل العمل الحثيث لتطويرها لتكون نظما أكثر إنسانية تسمح بمشاركة الأكثرية بإدارة الشأن العام في البلاد.

التمكين يشمل ثلاثة أنواع:

- بناء الوعي لدى الشباب، وهي عملية أساسية تعمل في جوهرها على التغيير الجذري للمفاهيم الخاطئة عند الشباب حول أنفسهم وحقوقهم.
- تأهيل بناء القدرات، وهي خطوة تكميلية، فبعد أن ينشأ عند الشباب الوعي السياسي يقبلون على البرامج التثقيفية والتعليمية والتدريبية بحماس.
- بناء القدرة أو القاعدة المعرفية، والمقصود بها أن تسهم هذه المرحلة بإيصال الشباب إلى المراكز التي تؤثر في السياسات كالمؤسسات البرلمانية التي تتخذ قرارات تتعلق بمستقبل الشباب وحياتهم.

متطلبات التمكين الاقتصادي والسياسي

1. ضرورة ضمان توفير المتطلبات والحاجات الأساسية للشباب وخاصة حقوقهم الأساسية المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2. الارتفاع بمستوى وعي الشباب بأبعاد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها العالم العربي.
3. الشعور بالمواطنة والإحساس بأن المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع تمثل واجباً تفرضه العضوية.
4. الإيمان بجدوى المشاركة في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
5. التركيز على الإعلام الجيد وما يطرحه من قضايا تعالج مشاكل الشباب.
6. إيمان القيادات السياسية واقتناعها بأهمية مشاركة الشباب.
7. وجود تشريعات تحمي المشاركة السياسية للشباب.
8. توفير البرامج التدريبية وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في تمكين الشباب، وتقوية دور مؤسسات التنمية الاجتماعية في ذلك.

معوقات تمكين الشباب

هناك عدد من المعوقات تحول دون تمكين الشباب وبناء قدراتهم أهمها:

1. ضعف المشاركة السياسية للشباب، وتبرز فيما يلي:
   - عدم حرصهم على التصويت في الانتخابات البرلمانية والطلابية.
   - انخفاض الترشيح بالنسبة للشباب.
   - انخفاض نسبة عضوية الشباب في الأحزاب السياسية.
   - انخفاض نسبة مشاركة الشباب في مؤسسات المجتمع المدني.

الباب الرابع

مبادرات لتفعيل طاقات الشباب...

1. برلمان الشباب أنموذجا

تجسيداً للرؤية الملكية السامية، والمتمثلة في كتب التكليف السامية للحكومات الأردنية بغد عام 1999 والتي استندت إلى قواعد وآليات جديدة، منها تفعيل طاقات المجتمع وإشراك الجميع في التنمية وبخاصة الشباب، وتركيز الملك عبد الله الثاني على دور الشباب واستنهاض طاقاتهم واستثمارها في دعم المسيرة التنموية الشاملة. فقد وصفهم (بأنهم عدتنا للمستقبل)، وأوضح بأنه لا بد من تحفيزهم والإصغاء إلى آرائهم لأنهم عماد الغد ومادة التغيير.

وعليه فإن الوثيقة الأولية للمشروع "وثيقة السياسات العامة لبرلمان الشباب" تتضمن الإطار العام والخطوط العريضة لتأسيس برلمان الشباب الأردني، والتأسيس لعمل تشاركي في كل المراحل بهدف وضع الشباب على سلم الأولويات الوطنية لتنشئة جيل قيادي واعٍ، منتمٍ لوطنه وأمته مع الحفاظ على ولائه المطلق لقيادته الهاشمية

مبادرات لتفعيل طاقات الشباب

2. "الأردن أولا" أنموذجا

من أجل تجسيد ما تم إطلاقه من مبادرات، وبعد النجاح الذي تحقق من برلمان الشباب، وعندما لمست الحكومات الاهتمام الذي يوليه الملك عبد الله الثاني بن الحسين للشباب ودورهم لهذا القطاع بالذات تم بحث الوسائل والسبل الممكنة لإيصال مفهوم "الأردن أولا" إلى شباب وشابات الوطن ليتمكنوا من التعرف على أحدث المستجدات في العلم والمعرفة، ومجالات الثقافة والفنون والإبداع والرياضة، وحيث أن الأردن يعتمد في الأساس على المورد البشري في خططه التنموية. وعماد هذه الموارد البشرية هي فئة الشباب، فإنه لا بد من إيلاء هذه الفئة عناية شديدة الخصوصية من خلال:

1- مواكبة التطورات العالمية في إطار مهيأ علمياً وفنياً وتقنياً لإدارة عجلة التنمية.

2- وجود منظمة شبابية تأخذ على عاتقها مواجهة مشكلات الشباب، بروح علمية وعمل مبني على الوعي والدراسة، فالأردن يعاني من مشاكل اقتصادية تنعكس بشكل مباشر على الشباب، ومن أهم التحديات الاقتصادية التي تواجه الشباب البطالة والتي يمكن أن يلعب الاتحاد دوراً هاماً في مواجهتها:

3- حل مشكلة البطالة: التي تتركز في معظمها في الفئات الشبابية مما يقتضي إناطة دور بالمنظمات الشبابية لتعمل على الحد من البطالة، من خلال:

4- تنظيم سوق العمل، وخلق فرص عمل إضافية في الوطن وخارجه وتكوين صناديق التمويل، التي تمنح قروضاً ميسرة، تمكن الشباب من إنشاء مشاريع منتجة.

5- مواجهة "ثقافة العيب" والنظرة المغلوطة إلى العمل: وقد اعتبرت الحكومات السابقة أن "ثقافة العيب" هي السبب في ارتفاع معدلات البطالة في الأردن بسبب إحجام نسبة الشباب حديثي التخرج عن العمل في القطاع العام أو الخاص لتفضيلهم العمل في أعمال مكتبية غير مهنية.غير أن التجربة أثبتت أن "ثقافة العيب" ليست وحدها السبب في الإحجام عن مزاولة المهن أو الحرف، فعدم مواءمة فرص العمل المتاحة، وتدني الأجور، وعدم استمرارية العمل، وانخفاض مستوى الأمن والسلامة، وغياب الأمن الوظيفي هي أيضاً من الأسباب الحقيقية للإحجام عن بعض الأعمال، لعل وجود اتحاد شبابي من شأنه أن يقدم المقترحات والدراسات والأفكار والحلول للعديد من أسباب ومظاهر هذه المشكلة.

6- تشجيع الاستثمار الخاص في النوادي الرياضية وتعزيز قيم الاحتراف والتميز لدى الشباب.

7- تهيئة البنية التحتية اللازمة لدعم الحركة الرياضية والشبابية والثقافية والاستمرار بإنشاء المراكز الشبابية والملاعب الرياضية والمراكز الثقافية في مختلف مناطق المملكة.

8- دعم الصندوق الوطني للتنمية ليتمكن من تمويل التطور المطلوب لرعاية الشباب وتحسين الخدمات الموجهة إليهم.

الباب الخامس

الشباب وحقوق الإنسان

مفهوم حقوق الإنسان

الحقوق والحريات التي تتيح لنا تطوير خصائصها البشرية وممارسة وممارسة ملكاتنا الذهنية ومهارتنا وتحكيم ضمائرنا، وأن تلبي حاجاتنا الضرورية وحاجاتنا الأخرى، وهي حقوق يستحقها كافة الأفراد بالتساوي، ولا يمكن التنازل عنها للآخرين وينبغي أن يتمتع بها كافة أفراد البشر.

خصائص حقوق الإنسان

حقوق الإنسان لا تشتري ولا تكتسب ولا تورث، فهي ملك لجميع الناس لأنهم بشر متساوون، وهي متأصلة في كل فرد، وهي واحدة لجميع البشر مهما اختلف العنصر أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي أو أي الطائفة، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي. وقد ولد جميع الأفراد أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق. فحقوق الإنسان عالمية، ولايمكن انتزاعها، فليس من حق أحد أن يحرم شخصا آخر من حقوقه وإذا اعتدت التشريعات المحلية وقوانين الأقطار على حقوق الإنسان ففي ذلك خروج على الكرامة البشرية، فحقوق الإنسان ثابتة وغير قابلة للتصرف، وليعيش جميع الناس بكرامة، ومن حقوق البشر التمتع بالحرية والأمن وبمستويات معيشية لائقة، فحقوق الإنسان غير قابلة للتجزؤ.

- **تعزيز ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان في صفوف الشباب:**

"من الصعب الفصل بين الديمقراطية وحقوق الإنسان، فالفكرتان مترابطتان وقد لعبت فكرة الحقوق الإنسانية دورا كبيرا ومركزيا في فلسفة الديمقراطية، فالنظام الديمقراطي خير حامٍ لحقوق الإنسان، والأخيرة هي التربة الخصبة التي تنمو فيها الديمقراطية وتتعزز.

إن الديمقراطية وحقوق الإنسان هما حاجتان أساسيتان لمجتمعنا اليوم، ودون الإيمان بهما كثقافة حياتية لن نستطيع تحقيق فعالية "الذات الإنسانية الواعية".(1)

ضرورة تمحور الشباب حول ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان:

لا شك أن حقوق الإنسان أصبحت تطال كل مظهر من مظاهر حياتنا، ففي الواقع تكمن انتهاكات حقوق الإنسان في أساس كل المشاكل التي يواجهها العالم اليوم ألا وهي: العنف، والاحتلال، والفقر، والبيئة، وعدم المساواة، وانعدام سلطة القانون...الخ، وقد بات المجتمع الدولي اليوم يعترف بثلاثة أجيال مختلفة من الحقوق تغطي مختلف أبعاد النشاط الإنساني:

1. الجيل الأول من الحقوق (الحريات العامة)

وتشمل الحقوق المدنية والسياسية ومنها غرار الحق في حرية التعبير، وحرية التجمع، والحق في الحياة

2. الجيل الثاني من الحقوق (العدالة والمساواة):و تشمل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ومنها الحق في مستوى عيش لائق، والحق بالعمل والانضمام إلى نقابات مهنية

3. الجيل الثالث من الحقوق (الأخوة أو التضامن):و تشير إلى الحقوق الجماعية التي تتعلق بالمجتمعات والشعوب ومنها الحق في التنمية، والسلام والعيش في بيئة سليمة.

وإذا أردنا تربية شبابنا على قيم المواطنة الصالحة، فلا بد لنا من العمل على احترام ثلاثة أنواع من الحقوق:

1- العنصر المدني الذي يشمل حقوقاً تتناول حرية الفرد.

2- العنصر السياسي ومنها الحق في المشاركة في ممارسة السلطة السياسية والتصويت في المؤسسات البرلمانية والمشاركة فيها.

3- العنصر الاجتماعي والمرتبط بالحق في مستوى العيش المناسب.

وتتصدى ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان لمعالجة هذه القضايا من خلال

1- تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات العامة الأساسية.

2- تطوير حس احترام الذات والآخر، وقيمة الكرامة الإنسانية.

3- تطوير سلوكيات ومواقف تؤدي إلى احترام حقوق الآخرين.

4- ضمان المساواة الحقيقية بين الجنسين.

5- تعزيز احترام التنوع الثقافي وسط مجتمع الشباب.

6- تمكين الشباب من ممارسة مواطنة أكثر نشاطاً وفعالية.

7- تعزيز قيم الديمقراطية والتنمية والعدالة الاجتماعية.

الاشتراطات المادية والمعنوية لقيام المجتمع المدني:

لا بد من توافر مجموعة من الاشتراطات المادية والمعنوية لقيام المجتمع المدني، وتتمثل الشروط المادية في:

1- تعدد المؤسسات: يستلزم قيام المجتمع المدني وجود مجموعة من المنظمات والهيئات التي تعمل في ميادين مختلفة مستقلة عن الحكومة، وهذه المؤسسات تعكس الانقسامات المتعددة في المجتمع

وتعدد الآراء، وتحاول تحويلها إلى علاقات تعاون وتكامل وتنافس سلمي بدلاً من الصراع الذي يهدد وحدة المجتمع.

2- توفير الموارد: الموارد المادية والمعنوية من أهم متطلبات قيام المجتمع المدني بدوره السياسي والاجتماعي وإدارة علاقته بالسلطة بما يضمن استقلاله.

أما الشروط المعنوية فتتمثل في:

1- الاستقلال.

2- الحرية: لن يكون للمجتمع المدني وجود دون تمتع الأفراد بحرية الاختيار والتعبير عن الإرادة، ودون وجود إنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، فخلق ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تعزز دور المجتمع المدني هي في الجوهر التغلب على عوائق الحرية.

3- التراضي العام: وهو الشروط القانونية لتأسيس المنظمات إذا تم وضعها بالتراضي بين مختلف التيارات في المجتمع والتراضي العام دليل على توافر الديمقراطية والحرية.

4- احترام النظام والقانون

5- التغيير والتنافس بالوسائل السلمية: لا بد أن تقبل مكونات المجتمع المدني بالقواعد القانونية السائدة والعمل في إطارها دون الخروج عليها.

6- الشعور بالانتماء والمواطنة: المواطنة بمعناها الحقيقي هي مجموعة الحقوق والمسؤوليات التي تربط الأفراد بالدولة على قدم المساواة بغض النظر عن الاختلافات بينهم، وهي مصدر شعور الأفراد بالولاء والانتماء والحافز الذي يشجعهم على الاهتمام بالشؤون العامة وتوجيه الانتقادات للسياسات الحكومية والسعي للتأثير عليها.

7- التسامح: وهو الذي يجعلنا نطلق صفة مدني على المجتمع، فالمجتمع الذي تسوده روح المدنية هو المجتمع الذي يقبل فيه الأفراد والجماعات وجود آخرين يختلفون معهم في الرأي والمصلحة، كما يحترمون حقوقهم في التعبير عن وجهات نظرهم.

8- الديمقراطية داخل المجتمع المدني: التنوع والاختلاف داخل الجماعة مصدر ثراء يزيد من قوة الجماعة ويصون وحدتها وتماسكها، وديمقراطية المجتمع المدني شرط أساسي لديمقراطية المجتمع كله.

تمكين الشباب وعلاقته بثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان

يتجه مفهوم التمكين إلى إتاحة فرص الوعي أمام الشباب بقضاياهم ومشكلاتهم والعوائق التي تحول دون إشباع حاجاتهم، وسبل تحقيق المشاركة العادلة والمنصفة في الحياة الاجتماعية القائمة، وفي هذا السياق ينطوي التمكين على إمكانية تغيير المجتمع الأبوي الموجود والتخفيف من عبء العلاقات الهرمية من خلال عملية إثارة وعي الشباب وتنويره، وإتاحة فرص إقامة التنظيمات الشبابية الجماعية المتسلحة بالثقافة المدنية أ ، وتحفيز العمل الشبابي الجماعي من أجل مقاومة التوجهات والمعتقدات الأبوية التي تمارس في المدارس وبعض المؤسسات التربوية الأخرى.

تحتل مسألة التعليم من أجل التمكين أهمية قصوى ومن نواتجها:

- دعم الروح الجماعية والتعاون مع الآخرين والتفكير والعمل الجماعي بدلاً من الاكتفاء بالعمل الفردي
- توفير المناخ الملائم أمام الشباب لوضع النظام الاجتماعي والسياسي موضع تساؤل، ومنحهم القدرة على تحليل الأوضاع الراهنة ونقدها بدلاً من تقديمها كمعطى جاهز عليهم التسليم به.
- تصميم استراتيجيات لدمج الشباب في الحياة العامة.
- صياغة استراتيجيات لمواجهة المقاومة البيروقراطية المستترة والمعلنة للسياسات الموجهة نحو الشباب.

الأهداف الواجب توافرها في الخطة الوطنية الموجهة إلى تعزيز ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان ومنها:

1- تأهيل الشباب لمقاومة ثقافة السلوكيات السلبية والممارسات المجتمعية المرتبطة بها.

2- بناء الوعي والقدرات اللازمة لتغيير البنى الاجتماعية التي التمييز تفرز وتدعم الاجتماعي وتضع المعوقات أمام قطاع الشباب، ومن ذلك البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتنظيماتها ومؤسساتها وأنظمة التعليم والإعلام والقانون، وتجاوز نماذج التنمية المفروضة من الأعلى والتي تعمل على تهميش وإقصاء المواطنين وخاصة الشباب من عمليات المشاركة في القرارات الاجتماعية والتنموية.

3- توسيع فرص الحصول على المعلومة والتحكم في المصادر المعرفية والمادية أمام الشباب.

آفاق جديدة لتعزيز ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان

يعد التعليم والتثقيف المدني أحد القضايا البالغة الأهمية في عملية التثقيف السياسي لاعتبارات اقتصادية واجتماعية وثقافية، ونعنى بالتعليم السياسي التشكيل الثقافي بغرض تكوين المواطن المشارك في نظام حكم صالح بكل شروطه ومقوماته، والمطلوب تدريب شبابنا على المشاركة الواعية والسلوك الرشيد كمواطنين لهم حق المشاركة في الانتخابات والحياة العامة والمفاضلة بين السياسات المطروحة، وبذل مجهود عملي لانجاز التنمية الذاتية والنهضة الوطنية، فالتعليم السياسي في مفهومه المعاصر يهدف إلى تنمية المجتمع المدني ولا يكتفي بكوادر الأحزاب، وإنما يقوم في أصوله على التعددية الثقافية والاجتماعية، وهو بمثابة دعوة مفتوحة للمشاركة في الشئون العامة فكرا وقولا وعملا بهدف تأمين الوحدة الوطنية.

والتعليم المدني للشباب ليس مسؤولية مؤسسات التربية والتعليم، ومراكز الشباب حسب، وإنما يمتد إلى جميع المنظمات التي تشارك في التنشئة السياسية والاجتماعية للمواطنين، كالأسرة، والنادي، وأجهزة الإعلام، والمنظمات الأهلية التطوعية. والتثقيف المدني هو الباب المفتوح أمام شبابنا لتأهيلهم ومنحهم القدرة على ولوج القرن الجديد بهمة واقتدار، وإعداد مجتمعنا للنهضة الوطنية.

الباب السادس

المواطنة

الشباب والمواطنة

كثير من الناس لا يعرفون حقوقهم كما نص عليها الدستور الأردني والقوانين المعمول بها والمواثيق الدولية التي صادقت عليها الأردن، وأن المواثيق الدولية المشار إليها لم يتم نشرها في الجريدة الرسمية، ونصوص الدستور والقوانين الأردنية ليست منشورة بحجم واسع، وغير مُصاغةً بلغة قانونية وهي تحتاج إلى إعادة صياغته وبطريقة مبسطة يستطيع أن يفهمها المواطن العادي ليفهم ما يترتب علية من واجبات وماله من حقوق.

كما إن معظم دساتير العالم تضمنت موضوع المواطنة لصيانة حقوق المواطن وواجباته، والمواطنة هي الانتماء للوطن ومشاركة الأفراد المواطنين في الدفاع عن الوطن ومصالحه، كما تعبر عن وعي الفرد بالحقوق والواجبات والتعامل مع الآخر، وصيانة المرافق العامة، والحرص على الوحدة الوطنية، والمواطنة تعكس مدى إدراكه المواطن لدوره في مجابهة التحديات التي تواجه المجتمع والدولة، مع سعيه نحو الإسهام في عمليةالتنمية.

المواطنة

لقد أقترن مبدأ المواطنة بحركة نضال الشعوب عبر التاريخ الإنساني من أجل تقرير مبدأ العدل والمساواة والإنصاف. وجاء مصطلح المواطنة لاحقا للمصطلحات السابقة، وقد تكرس نتيجة ارتباط الإنسان بالأرض واستقراره وتحضره وتحقق نتيجة، تصاعد النضال البشري وأخذ أشكالا متعددة منذ قيام الحكومات الزراعية في وادي الرافدين مروراً بحضارة سومر وآشور وبابل وحضارات الصين والهند وفارس وحضارات الفينيقيين والكنعانيين.

ويتلخص تعريف المواطنة في أبسط صوره بأنها: قيم عامة وسلوك وآداب وأخلاق وتكوين وذوق حضاري وتراث مرتبط بقيم وثوابت المجتمع وفلسفته الحياتية تكتسب عن طريق التربية.و تتضمن حب الوطن والتعلق به، وهي سلوك فطري فالفرد مدني بطبعه يميل إلى غيره وهو ابن بيئته ومجتمعه والمواطنة بهذا المعنى تتضمن التزامات أخلاقية واجتماعية تجاه المجتمع والأمة.

أما من الوجهة القانونية فالمواطنة تتعلق بالجنسية وحسب هذا التعريف فهي حيازة جنسية دولة ما، سواء أكانت أصلية أو مكتسبة والتمتع بكل الحقوق والحريات المدنية والسياسية.

مفهوم المواطنة حديثا

ارتبطت المواطنة في المجتمع الدولي المعاصر بمفهوم الدولة الحديثة التي ارتقت بالمواطن من الاحتماء بالجهة أو الطائفة، أو العشيرة، أو القبيلة، أو بثقافة محلية، أو بالمذهب إلى مستوى أرحب في إطار المجموعة الوطنية الكبرى، وقد شهد مفهوم المواطنة في القرن الحادي والعشرين تطوراً واسعا وتحددت مواصفاته الحديثة والدولية على النحو التالي:-

1- التمسك بالقيم الأساسية الراسخة والمثل العليا والتصرفات الحضارية المشتركة.

2- المشاركة الفعالة في تسيير الشؤون العامة وذلك على المستوى الوطني والعالمي.

3- التمتع بالحقوق والحريات الفردية والجماعية المنصوص عليها في دستور الدولة وقوانينها.

4- الاعتراف بوجود ثقافات مختلفة.

5- احترام حق الغير وحريته.

6- الاعتراف بوجود ديانات مختلفة.

7- فهم وتفعيل أيديولوجيات سياسية مختلفة.

8- فهم اقتصاديات العالم.

9- المشاركة في تشجيع السلام الدولي.

10- المشاركة في إدارة الصراعات بطريقة اللاعنف.

المواطنة العالمية

يعتبر مصطلح المواطنة العالمية جديداً في الخطاب المعاصر، و(المواطنة العالمية) أو (المواطنة عديدة الأبعاد) والتي لخصت في أبعاد عدة منها: البعد الشخصي، والبعد الاجتماعي، والبعد المكاني، والبعد الزماني. تتحقق من خلال العناصر التالية:

1- الإحساس بالهوية.

2- التمتع بحقوق معينة.

3- فهم المسؤوليات والالتزامات والواجبات.

4- إدراك المواطن لمسؤوليته في لعب دور ما في الشؤون العامة.

5- قبول القيم الاجتماعية الأساسية.

مفهوم الانتماء

يعني مفهوم الانتماء الانتساب إلى كيان كيان ما يكون الفرد فيه متوحداً معه مندمجاً فيه، باعتباره عضواً مقبولاً يتشرف بالانتساب إلى ذلك الكيان، ويشعر بالأمان فيه. وقد يكون هذا الكيان جماعة، أو طبقة، أو وطن، ويتداخل مفهوم كل من الولاء والانتماء والذي يعبر الفرد من خلالهما عن مشاعره تجاه الكيان الذي ينتمي إليه.

والانتماء مفهوم نفسي، اجتماعي، فلسفي، وهو نتاج العملية الجدلية التبادلية بين الفرد والمجتمع، ولتعزيز الانتماء فعلى الفرد أن يثق ويعتنق معايير ومبادئ، وقيم الوطن الذي ينتمي إليه ومن ثم يحترم هذا الوطن ويلتزم بثوابته، ويمكن تعزيز انتماء الفرد من خلال توحده مع الجماعة ضمن إطار ثقافي مشترك، وتعتبر اللغة والمعايير الثقافية الأخرى عناصر أساسية للجماعة، ويتحدد مدى الانتماء بدرجة التمسك بها.

والانتماء حاجة أساسية (إنسانية، طبيعة سيكولوجية) تتمازج في البناء النفسي، وهو خاصية نفسية اجتماعية، والانتماء متعدد الأنماط، اتساعاً وضيقاً، تباعداً وتكاملاً، وللتنشئة الاجتماعية دور في إضعاف الانتماء أو تقويته، فعن طريقها يتشبع الفرد بالقيم المعززة للانتماء ومفردات الثقافة كاللغة والفكر والفن.

خصائص الانتماء:

- يتأثر الانتماء بالظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة، ولذلك فإن أنماط السلوك التي يصعب تفسيرها أو تبريرها أحياناً ما تكون نتيجة لفشل الفرد في الشعور بالانتماء وإحساسه بالعزلة عن الجماعة.
- إذا أنكر المجتمع على الفرد إشباع حاجاته، فإنه يتخذ موقفاً سلبياً وأحياناً عدائياً للمجتمع، وقد يلجأ إلى مصادر بديلة، يوجه إليها اهتمامه وانتماءه، وقد تكون مصادرا غير مرغوب فيها أحياناً، فتنعكس عواقبها السيئة على كل من الفرد والمجتمع، إذا لا انتماء بلا حب فالحب جوهر الانتماء.
- يؤدي ضعف الانتماء إلى الاغتراب ويصاحبه بعضا من مظاهر السلبية واللامبالاة نحو المجتمع، وكلما زاد عطاء المجتمع لإشباع حاجات الفرد، زاد انتماء الفرد إليه، والعكس صحيح إلى حد ما.
- الانتماء يؤدي إلى نمو الذات وتحقيقها، ويساعد في تحقيق تميز الفرد وفرديته، وتماسك المجتمع.

- يدعم الانتماء الهوية باعتبارها الإدراك الداخلي الذاتي للفرد، محددة بعوامل خارجية يدعمها المجتمع، والانتماء هو الشعور بهذه العوامل، ويترجم الانتماء أفعالا وسلوكيات تتسم بالولاء للجماعة أو المجتمع.

العلاقة الجدلية بين الولاء والانتماء

للانتماء أبعاد حددها بعضهم بثمانية هي:(الأمان، والتوحد، والتقدير الاجتماعي، والرضا عن الجماعة، وتحقيق الذات، والمشاركة، والقيادة، والإطار المرجعي) وبينها جميعاً قدر من الانسجام. والانتماء قيمة جوهرية متعدد المستويات يتعدد أبعاد القيمة فهو(وعي، ووجدان، وسلوك) و هو (مادي) لحظة عضوية الفرد في الجماعة، و(معلن) لحظة تعبير الفرد عنه لفظياً مؤكداً مشاعره تجاه جماعة الانتماء، و(سلوكي) عندما يتخذ الفرد مواقف سلوكية حيال جماعة الانتماء، وقد تكون هذه المواقف إيجابية تعبر عن قوة الانتماء، أو سلبية تعبر عن ضعف الانتماء.

رؤية مقترحة لتفعيل المواطنة

إذا سلمنا بأن المواطنة مفهوم يتسع ويتغلغل في آن واحد في كل ممارسات الأفراد، وبنية تفكيرهم المنتجة لمعيار العلاقة بين الفرد والمجتمع، وما يحيط به من إطار ثقافي قانوني يؤطر آليات مشاركة المواطن في الشأن العام، والحفاظ على المصلحة الوطنية العامة إذا سلمنا بذلك فإن آليات تنمية مبدأ المواطنة وتعزيزها بمختلف أبعادها، وتعدد مستويات ممارستها تصبح قضية مجتمع بأكمله، تتداخل فيها المسؤوليات وتتشابك ؛لتصبح مهمة وطنية يحكمها الانسجام وينظمها سياق التناغم.

مسؤولية الحاكم الإداري في تعزيز المواطنة للشباب

بما أن الحاكم الإداري معني بتفعيل مشاركة الشباب ودمجهم في المجال العام إلى جانب آخرين، فأن ضعف الانتماء والمواطنة قد يصبح واقعا موجدا عند غياب دور الحاكم الإداري في تأكيد مفهوم المواطنة بأبعادها وممارستها، ومن الآليات التي تساعد الحاكم الإداري على تفعيل دوره ليتمكن من التمسك بالإيجابية والتنمية، وزيادة الوعي واستثمار المواقف اليومية التي يواجهها ويقتضي ذلك:

- النهوض بالدور الاجتماعي والثقافي للحاكم الإداري.
- تدريب الحاكم الإداري على كيفية بلورة المفاهيم المجردة والاتجاهات الإيجابية وربطها بالموضوعات والقضايا والمشكلات المجتمعية واحتياجات الشباب.
- حرص الحاكم الإداري على ترجمة خبراته الإيجابية إلى ممارسة فعلية في المواقف المختلفة، وأن يكون سلوكه مطابقاً لأفكاره التي يبثها في عقول الشباب.

- أن يحرص على بلورة مفاهيم وأبعاد المواطنة ومنها :تأكيد الهوية، والانتماء، والحرية، والمشاركة السياسية) وتجذيرها على شكل سلوكيات وممارسات وعلاقة تفاعلية.
- أن يحرص على التبصير بأهمية التوحد مع الجماعة، والتعاطف الوجداني بين أفرادها مما يسهل عمليات القبول للآخر، والتنوع في إطار الوحدة الوطنية الشاملة.
- محاولة ربط الشباب بنبض المجتمع وأهم قضاياه.
- التحاور مع الشباب حول أهم الرواد والأبطال ممن يعدوا نموذج في المواطنة.
- احترام استقلالية الشباب وتفكيره، وأن يكون هناك قدر من المرونة والتسامح والتعامل بعقل وقلب مفتوحين.

مظاهر المواطنة

المواطنة تطبيق وممارسة للقيم ولذلك تظهر على أشكال وصور مختلفة أهمها :

1- المشاركة الطوعية والتلقائية والاختيارية على شكل نشاطات اجتماعية مختلفة نافعة

2- التشبث بالقيم التي يقرها الجميع.

3- تكييف السلوك حسب المعايير الوطنية والعالمية التي تؤطر الحياة الفردية والاجتماعية والثقافية.

4- توجيه السلوك الأخلاقي والشعور بالهوية، والبحث عن الحقيقة وقول الحق، والتحضر واكتساب الحس المدني الرفيع، واحترام المرأة وتقديرها والعدل والتنازل والحوار وقبول الآخر، والتعايش مع الغير والتآخي والتضامن، والاعتدال والتسامح.

5- حماية الأملاك العامة والملكية الخاصة.

6- احترام القوانين السارية المفعول.

7- احترام الديانات ومعتقدات الآخرين وثقافاتهم وآرائهم.

8- احترام حقوق الآخرين وحرياتهم وخاصة النساء والأطفال

11- خدمة الوطن بإخلاص والحفاظ على مكتسباته والدفاع عنه.

12- محاربة الفساد والتبليغ عن كل عمل ضار.

13- أداء الالتزامات والأعباء المالية والواجبات الضريبية.

15- المبادرة إلى المشاركة في الواجبات التضامنية.

16- المشاركة في الانتخابات والترغيب في هذه الواجبات والحقوق. وهذا يدفعنا إلى الحديث عن مقتضيات المواطنة.

مقتضيات المواطنة

تقتضي المواطنة:

1- تقرير الحقوق والحريات في إطار القانون.

2- الالتزام بالواجبات.

3- الحفاظ على الهوية الوطنية المشتركة، فنحن نعيش في إقليم واحد، ويجمعنا وطن واحد، ويربط بيننا تاريخ وتراث مشترك، والدم والمصاهرة، وكلها ترتب حقوقا مشتركة.

4- المواطنة تقتضي المساواة بين جميع المواطنين من غير تمييز في اللون أو الجهة أو اللغة أو الدين أو العرق أو الثقافة.

5- المواطنة تستلزم المشاركة في جميع مناحي الحياة المدنية والسياسية.

6- المواطنة تقتضي المساواة أمام القانون وأمام الضريبة، وفي تولي الوظائف العامة وفي حرية التعبير والرأي والتفكير والاعتقاد والتنقل والتجمع، وكل ذلك في إطار الدستور.

7- المواطنة تقتضي حقوقا اجتماعية، مثل: الحق في العمل، والحق في التربية والضمان الاجتماعي والزواج والأمن والحياة....

8- احترام الذات واحترام الكرامة الإنسانية، واحترام أسلوب الحياة.

9- الاعتراف بالتعددية.

الباب السابع

ورش العمل

ورش عمل الحكام الإداريين

مدخل

كان الهدف من هذه الورشة هو تعزيز مشاركة الشباب وبيان كيفية تعامل الحكام الإداريين معهم والغرض من تعزيز هذه المشاركة دفع عملية التنمية التي يطمح لها جلالة الملك وتتمناها مؤسسات المجتمع المدني والتي تهدف إلى توفير سبل العيش الكريم للمواطن وجعله جزءا فعالا في العملية التنموية، لأنه الجزء الفعال فيها ولن تنجح العملية التنموية دونه، ويشكل الشباب قطاعاً واسعاً وعليه فإنه يجب الاهتمام بهذه الشريحة ويبرز التركيز على هذه الفئة من السكان من خلال إصدار قوانين جديدة للبرامج والنشاطات التي تنفذها المؤسسات الوطنية المختلفة وعلى رأسها وزارة الداخلية، والمجلس الأعلى للشباب ووسائل الإعلام المختلفة، ومؤسسات المجتمع المدني.

ومرحلة الشباب مرحلة قابلة للإرشاد والتوجيه وفق الأطر والمضامين الوطنية، فقد أكد جلالة الملك عبد الله الثاني المعظم حفظه الله ورعاه على أهمية فئة الشباب في افتتاح الدورة العادية لمجلس الأمة ال 15 فدعا إلى تفعيل دور الشباب في الحياة العامة القادمة، لأن الشباب هم المستقبل الأردني، لذلك فإننا نؤكد بأن الاستمرار برعايتهم وفتح المجال أمام طاقاتهم وإمكانياتهم لتعزيز مشاركاتهم في الحياة العامة ضرورة ملحة لا يجوز إغفالها.

وجاء هذا المشروع في إطار الجهود والأنشطة التي نفذها كل من مركز الحياة، ومركز الثريا خلال العام الماضي أثناء عملية الانتخابات، فقد أشارت مجموعة من الشباب، إلى وجود حاجز ما بينهم وبين الحكام الإداريين، مما يستدعي تعريف الشباب بدور الحكام الإداريين، فالشباب لا يعلمون ما الدور الأساسي للحاكم الإداري، وما زال بعضهم يتخوف من التعامل معهم.

ويتضمن مشروعنا هذا لدور الحكام الإداريين في مجال تعزيز مشاركة الشباب الأردني في عملية التنمية، وتعزيز دورهم في الحياة العامة، ودور الحكام الإداريين في تفعيل دورهم وتنشيطه، وكذلك تفعيل العلاقة بين الحكام الإداريين والشباب، فالعلاقة بين الحكام الإداريين والشباب هي النواة الأساسية للعملية التنموية، وإزالة الحاجز بين الشباب والحكام الإداريين يفسح المجال أمام الشباب للتواصل معا.

أهمية مشاركة الشباب من وجهة نظر الحكام الإداريين

بناءً على الدراسات والاستطلاعات التي قام بها ائتلاف الثريا والحياة وتحديد المشاكل التي يواجهها الشباب، وكيفية التعامل معها حتى يكونوا جزءا فعالا في العملية التنموية، تم تدريب مساعدي المحافظين لوحدات التنمية وموظفي وحدات التنمية على أن دور الحاكم الإداري دور مهم وكبير ومحكوم بأنظمة وتشريعات منها نظام التشكيلات الإدارية. والعمل التنموي يقوده الحكام الإداريون ويساعدهم في ذلك كافة موظفي وزارة الداخلية، لذا ينبغي أن يكون الحاكم الإداري وموظفوه على قدر واحد من الرغبة بالمشاركة في تبادل المعلومة لتكون متوافرة لدى الجميع. وتهدف الورش إلى تبادل المعلومات وإدماج الشباب وتعزيز مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان التي نركز عليها في الأردن لأننا نعد أسرة واحدة وهمنا أن ننهض بالأردن ونطبق رؤى القائد ليكون الأردن أكثر قوة وفاعلية.

وتبرز أهمية المشاركة من خلال:

- سد أوقات الفراغ وحماية الشباب من الآ فات الاجتماعية الخطرة.
- تعزيز مفهوم الانتماء للقيادة والولاء للوطن.
- تهيئة الشباب ليكونوا أداة بناء ويملكون القدرة على تحمل المسؤولية واتخاذ القرار.
- تعزيز المهارات الحياتية والشخصية والقيادية للشباب لتمكينهم من المشاركة الشعبية الفاعلة.
- تطوير التفكير الإبداعي لدى الشباب من خلال استخدام الأساليب المتعددة للتعبير الإبداعي عن النفس.
- مشاركة الشباب تهيئ لمتخذي القرار وتتيح لهم وضع السياسات العامة بشكل دقيق ؛ لأنهم يأخذون بآراء وتوجيهات وتطلعات شريحة تمثل ما يقرب من ثلثي سكان الوطن وتملك طاقات عالية متجددة قادرة على التطوير والإبداع.
- يشكل الشباب ما نسبة 60٪ من عدد السكان، مما يستدعي تهيئة الشباب ليكونوا قادة المستقبل وإكسابهم الخبرات العملية في الحياة وغرس روح المواطنة والانتماء والولاء للوطن في أنفسهم.
- مشاركة الشباب تحد من الآثار السلبية في المجتمع وتسهم في تكوين وعي عام في المجتمع يحارب العادات والسلوكيات الاجتماعية السيئة.، كثقافة العيب.

- توفر المشاركة على الدولة الجهد والوقت وتوفر عليها مؤونة البحث عن الحلول الناتجة عن السلوكيات السلبية لهذه الفئة مما يحمي الدولة من تتكبد خزينتها أعباء أخرى من المفروض صرفها على أوجه تحسين نوعية الحياة.
- تجسير الهوة بين جيلي الشباب والعاملين من الكبار أصحاب التجربة الميدانية في عالم أصبح منفتحاً على العولمة والإنترنت.

وقد تم تقسيم المشاركين في الورش إلى مجموعات قدمت كل مجموعة فيها رؤيتها وخلاصة أفكارها، ومثلت رسائل ينبغي على قطاع الشباب الأخذ بها والاستفادة منها.

أسباب عزوف الشباب عن المشاركة من وجهة نظر الحكام الإداريين:

- ارتفاع نسبة الفقر والبطالة من أهم المشاكل التي تواجه المجتمع وتؤدي إلى تدني مستوى الدخل لدى الشباب وتفاقم مشكلة عمالة الأطفال والتسرب من المدارس.
- عدم تلبية احتياجات الشباب في حدها الأدنى وعدم توفر الفرص المناسبة مما يولد عدم الثقة بالمجتمع، وتلعب بعض الممارسات المختلفة كالواسطة دورا سلبيا في حياتهم.
- الغزو الثقافي نتيجة الانفتاح الثقافي على الغرب والشرق ومن خلال وسائل الإعلام المرئي والمسموع والانترنت والاغتراب للعمل أو الدراسة ولدت ممارسات خارجة عن العادات والتقاليد في مجتمعنا.
- غياب الوازع الديني وإبعاد رب الأسرة عن دوره الأساسي من خلال مصطلحات دخلت على مجتمعاتنا كالعنف الأسري، وصراع الأجيال.
- ارتفاع تكاليف الدراسة الجامعية من رسوم ومواصلات وسكن وتحول بعض الجامعات إلى أماكن استثمار، ودليل ذلك أن بعض رؤساء الجامعات هم رجال أعمال بعيدون عن الجو الأكاديمي الجامعي.
- انتشار أماكن اللهو والترفيه داخل الجامعات يصاحبه وجود فساد معنوي ومادي أحيانا، وتدني المستوى التعليمي لدى بعض أعضاء الهيئات التدريسية.

دور الحكام الإداريين في تفعيل مشاركة الشباب من وجهة نظر الحكام الإداريين

- الاستماع إلى احتياجات الشباب ومطالبهم وآلية تنفيذها من وجهة نظرهم.
- إشراكهم في إعداد الدراسات الخاصة بالمجتمع المحلي وتفعيلهم ضمن لجان الأحياء.
- إيجاد وسائل الاتصال الدائمة بين هذه الفئة والحاكم الإداري.
- التأكيد على تعهد الحكومة بتبني الإستراتيجية الوطنية للشباب.

- تشكيل مجالس وهيئات في مختلف النشاطات والقطاعات وفعاليات المجتمع المدني.
- إيجاد الحلول المناسبة لمشاكل الشباب، وعقد لقاءات دورية معهم والاستماع لهمومهم.
- المساهمة في تدريب الشباب وتأهيلهم من خلال الدورات والندوات.
- رعاية النشاطات الشبابية ودعمها في كافة المجالات.
- تذليل العقبات والصعاب التي تواجه الشباب وتحد من مشاركتهم.
- عقد لقاءات واجتماعات مع المؤسسات والأنديه الرياضية والشبابية والهيئات الشبابية لكسر الفجوة بين الشباب والحاكم الإداري لدعم مسيرة التنمية وتشجيع روح المشاركة الديمقراطية.
- الحرص على دعوة الشباب والتركيز عليهم في أي مناسبة.
- التوصية بتوفير فرص عمل وتدريب للشباب في المجتمع.
- أن يكون للحاكم الإداري دور في رسم السياسات التي تتعلق بالشباب وزيادة فاعليتهم.

دور الجامعات لتطوير مشاركة الشباب

- تشكيل مجلس من ذوي الخبرة والرأي لدراسة مشاكل الشباب وحلها داخل الجامعة وخارجها.
- تفعيل الدور الإعلامي لإظهار أهمية الشباب في المجتمع.
- خلق منابر التعبير الحرة ضمن إطار الحقوق والواجبات لدى هذه الفئة، مع احترام القوانين والأنظمة المرعية.
- إعادة النظر في التشريعات والأنظمة الخاصة بأمن وسلامة الطلبة داخل الحرم الجامعي وزيادة المشاركة المجتمعية في مجالسها.
- نقل تجارب وإبداعات الشباب من داخل أسوار الجامعة إلى المجتمع المحلي.
- فتح قنوات الاتصال والتواصل بين إدارة الجامعات وإدارة الحاكم المحلي. وتنمية المواهب وتعزيزها ودعمها.
- توعية الطلاب بأهمية العمل والإنتاج واستغلال الوقت.
- أن تقوم الجامعات بالسماح للشباب بالمشاركة بالمجالس والهيئات المختلفة داخل الحرم الجامعي.
- دعم النشاطات الشبابية وتبنيها من إدارات الجامعات وتقديم كافة الخدمات الصحية والثقافية والأدبية وغيرها.
- تشجيع الطلبة ومنحهم المزيد من الحوافز لحثهم على المشاركة.

- اتخاذ الإجراءات الصارمة بحق كل من يخل بالأمن والنظام داخل الحرم الجامعي.
- أن يكون للجامعات دور فاعل لوضع الحلول ومعالجة الظواهر السلبية، مثل ثقافة العيب، وعمل ندوات صحية توضح مخاطر انتشار ظاهرة المخدرات والأمور اللاأخلاقية على الفرد والجماعة.
- تفعيل دور الحاكم الإداري في المحافظة التي توجد فيها جامعة لرسم السياسات ومعالجة الظواهر السلبية الخاصة بشؤون الجامعة.

رسائل الحكام الإداريون

- التمسك بالقيم والأهداف النبيلة
- المحافظة على المرتكزات الوطنية وتعظيم الإنجازات.
- أن يؤدي الشباب ما عليه من واجبات تجاه الوطن بهمة وإخلاص.
- حث الشباب على الانخراط في سوق العمل والابتعاد عن ثقافة العيب.
- تحفيز طاقات الشباب وقدراتهم واستنهاضهم للمشاركة الايجابية لأنهم فرسان التغيير ورجالات المستقبل.
- مواكبة التطور الذي يحصل في الدول المتقدمة في جميع مناحي الحياة، واقتباس المفيد منها، والتخلص من بعض أنماط التفكير السلبية في النظرة للعمل اليدوي وما يسمى بثقافة العيب.

رسائل الشباب

- قلة الدعم المجتمعي للشباب المبدع وتهميشهم، ذلك لقلة الوعي الاجتماعي في البوادي والأرياف.
- ارتفاع الرسوم الجامعية يؤدي إلى عزوف أولياء الأمور عن تدريس أبنائهم.
- تدني مستوى التدريس في بعض المدارس الحكومية وخاصة النائية منها مما ينعكس على الأداء التعليمي في الجامعة..
- التعليم الرسمي لا يعد الطريق الوحيد للمعرفة، فهناك أناس مبدعون في جميع مناحي الحياة الأخرى وخارج نطاق التعليم.
- انعدام الشفافية في إعلان المنح الجامعية، وغياب العدالة فيها وارتفاع كلفة التعليم. - وغياب التنوع والإبداع في الأساليب التعليمية في المدارس وقلة الكوادر المدربة في بعض المدارس والجامعات.
- هناك مشاكل تفرض على الشباب وهناك مشاكل يصنعها الشباب مثل المشروبات الروحية.

- - يجب أن تطبق تشريعات داخل الجامعة تحد من ظاهرة العنف الجامعي وتلغي الوساطة من قبل أبناء بعض لعشائر الأردنية.

المشاكل والاحتياجات الشبابية كما حددها الشباب (من خلال ورش العمل الموجهة لهم):

في ورش العمل التي تم تنفيذها برزت عدة مشكلات واحتياجات منها:

- **مشاكل اقتصاديةوتتمثل في:**
  - ارتفاع نسب الفقر والبطالة بين الشباب.
  - التسرب المدرسي وما يرتبط بها من ظواهر مثل عمالة الأطفال.
  - عدم الاستقلالية المالية لدى للشباب وتردي الوضع المادي.
  - الانخراط في سوق العمل بعيداً عن التخصص الأكاديمي.
  - غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار مقابل تدني مستوى الدخل للشباب.
  - ظاهرة الاستملاك العقاري وتراجع مساحات الأراضي الزراعية.
- **مشاكل اجتماعية تتمثل في:**
  - ضعف دور الفتاة في المجتمع الأردني، وخاصة في المحافظات والمناطق الريفية.
  - ثقافة العيب والنظرة الدونية للشباب العامل في غير الوظائف المستقرة ذات القيمة الاجتماعية.
  - انتشار الواسطة والمحسوبية في المؤسسات والدوائر الرسمية والأهلية.
  - المشاكل الأسرية (كالعنف الأسري، والتفكك، وانفصال الأبوين...).
  - مشكلة التمييز بين الجنسين في المجتمع.
  - التدخلات العشائرية وتقييد حرية الشباب الانتخابية.
  - قلة الدعم المجتمعي للشباب المبدع وتنمية مهاراته الإبداعية وتطويرها.
  - تركز الأنشطة الشبابية في مناطق ومحافظات معينة وإهمال باقي المناطق و (التوزيع الجغرافي لأنشطة) غير عادل، فهو يركز على المدينة دون البادية والريف.
  - الصراع الفكري بين الأجيال واتساع الهوة الثقافية بين الجيلين.
  - قلة الوعي الشبابي وحاجتهم الماسة للنصح والتوجيه.
  - وجود أوقات الفراغ عند الشباب وقلة توفر الأماكن الترفيهية خاصة الأرياف.

- النظرة المجتمعية السلبية إلى الشباب باعتبارهم عنصر غير فاعل.
- قلة التواصل بين الأهل وأبنائهم الشباب.
- عدم إتاحة الفرصة أمام الشباب للتعبير عن آرائهم والمساهمة في اتخاذ القرارات.
- عزوف الشباب عن الزواج لعدم توفر الإمكانات المادية.
- رفض فكرة عمل الفتيات من الأهل والمجتمع في كثير من القطاعات خصوصاً القطاع السياحي.

- **المشاكل التعليمية والجامعية للشباب وتتمثل في:**

- ازدياد نسبة تدني مستوى التحصيل العلمي عند خريجي الجامعات.
- زيادة ظاهرة العنف في الجامعات.
- مشكلة المواصلات من الجامعات في المحافظات وإليها.
- عدم كفاية الشفافية في الإعلان عن نتائج المنح الجامعية للطلبة المتفوقين.
- عدم وجود جامعات رسمية في بعض المحافظات.
- غياب التنوع والإبداع في الأساليب التعليمية في المدارس والجامعات.
- تراجع أهلية وكفاءة بعض الكوادر التعليمية في بعض المدارس والجامعات.

الاحتياجات " من وجهة نظر الشباب":

1- **احتياجات الشباب الذاتية:**

- تعريف الشباب بحقوقهم وواجباتهم الدستورية والقانونية.
- حاجة الشباب إلى تحقيق الذات والاستقلالية.
- الحاجة لتوفير الرعاية الصحية والتعليمية والثقافية.
- الحاجة لتوفير الرفاه الاجتماعي والاستقرار الأسري.
- الحاجة إلى توفير مصدر دخل ثابت للشباب من خلال توفير فرص العمل.
- تدريب الشباب على مهارات الحياة الأساسية (كحل المشكلات، واتخاذ القرار، والعمل الجماعي...).
- تأمين السكن الكريم للشباب المقبلين على الزواج.

- تطوير لغة الحوار الأسري بين الآباء والأبناء.

2- **احتياجات الشباب من المجتمع:**

- محاربة العادات والسلوكيات الاجتماعية السلبية.
- زيادة التوعية والتثقيف بالقضايا الاجتماعية (كتنظيم الأسرة، والجندر، والصحة الإنجابية....)
- محاربة ثقافة العيب لدى الشباب.
- تنفيذ البرامج التدريبية للشباب حول دور المرأة في المجتمع.
- احترام آراء الشباب وإعطائهم الفرصة في التعبير عن آرائهم ومواقفهم.
- زيادة ثقة المجتمع بقدرات الشباب على العطاء.
- توفير الحماية الاجتماعية للشباب من الانحراف والانجراف وراء السلوكيات الخاطئة.
- توفير المراكز والمؤسسات الداعية للعمل الشبابي في المحافظات.
- دمج الشباب في المؤسسات وإعطائهم الفرصة لصنع القرار فيها.
- توفير الفرص الكافية للشباب للمساهمة في العملية التنموية.
- توفير العدل والمساواة بين الجنسين.
- استثمار طاقات الشباب عن طريق خلق مشاريع جديدة.
- توفير الدعم النفسي والمعنوي من قبل الأسرة والمجتمع للشباب.

3- **احتياجات الشباب من المؤسسات (من وجهة نظرهم):**

- تفعيل دور المراكز والمؤسسات الشبابية.
- إنشاء المراكز والأندية الرياضية في القرى والمحافظات.
- تفعيل الدور الإعلامي للشباب في المؤسسات الإعلامية.
- توفير البيئة المناسبة داخل المؤسسات الرسمية والأهلية لاستقطاب الشباب.
- إطلاع الشباب على دور المؤسسات العاملة في المحافظات.
- تشكيل لجان فنية داخل المؤسسات مكونة من الشباب.
- توفير فرص تدريبية للشباب داخل المؤسسات.
- دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المؤسسات الرسمية والأهلية.

- محاربة الوساطة والمحسوبية داخل المؤسسات.
- خلق قنوات اتصال بين القائمين على المؤسسات والشباب.
- إنشاء صندوق دعم ورعاية للشباب.
- التنسيق مع المؤسسات الوطنية بين المحافظات خدمة للشباب.

4- **الاحتياجات الاقتصادية " من وجهة نظر الشباب":**

- توفير فرص العمل للشباب في المؤسسات الرسمية والأهلية.
- الإرشاد والتوجيه الاقتصادي للشباب حول كيفية إدارة المشاريع الصغيرة.
- إلغاء الفوائد على القروض التشغيلية للشباب.
- تعزيز منظومة التدريب المهني في إنحاء المملكة.
- إعادة النظر في الحد الأدنى للرواتب وخصوصاً في القطاع الخاص.
- استحداث وتفعيل التخصصات المهنية مثل (الزراعي، والتمريضي، والصناعي...) وخاصة في مناطق البادية والأرياف.

توصيات ومقترحات الحكام الإداريين (من خلال ورش العمل الموجهة لهم):

الحلول المقترحة للمشاكل التعليمية والجامعية التي يواجهها الشباب من وجهة نظر الحاكم الإداري:

البحث عن أسباب العنف الجامعي بدايةً (إدارة الجامعة):

أ- التنسيق مع الأمن العام واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع خروج المشاجرات خارج الحرم الجامعي.

ب- اتخاذ الإجراءات اللازمة بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها مع الأطراف الرئيسية وتشديد العقوبة بحق المتسببين بالشجار واتباع المسار الودي والإداري لتطويق آثارها من خلال أهل الخير المؤثرين.

ج- التنسيق مع هيئة تنظيم قطاع النقل والأمن العام (السير) لمنح تصاريح مؤقتة لحل أزمة التنقل في الصباح والمساء وعند حالات الضرورة.

د- الاستماع لمطالب المواطنين ونقلها للجهات المسؤولة حول المنح.

هـ- نقل موضوع المنح إلى لجامعة ومحاولة إيجاد الحلول من خلال مناقشة الموضوع مع رئاسة الجامعة ممثلة بعمادات شؤون الطلبة في الجامعات.

- التنسيق مع وزارة التربية والتعليم من خلال مديريات التربية والتعليم، وتنفيذ القرارات الصادرة عن معالي وزير التربية والتعليم ذات الشأن.
- رفع الطلب والتوصية بإنشاء جامعات أو كليات جامعية حسب الحاجة للجهات ذات الشأن.
- غياب تنوع الأساليب التعليمية يتم حله عن طريق لجنة التربية والتعليم.
- إعادة النظر في بعض التشريعات التربوية التي تكفل هيبة المعلم.
- يستطيع الحاكم الإداري بموجب الصلاحيات المخولة له وبالتنسيق مع إدارة الجامعات (عمادة شؤون الطلبة) والأجهزة الأمنية والمجتمع المحلي من فرض العقوبات المناسبة على الفاعلين ومحاولة اجتثاث أسباب القضية.
- تفعيل دور الأئمة والوعاظ في دور العبادة لتثقيف الشباب وتوعيتهم بالمشاكل الحادثة.
- انخراط فئة الشباب قبل الجامعة في معسكرات الحسين وبإشراف القوات المسلحة في المملكة الأردنية الهاشمية.

معالجة المشاكل الاقتصادية للشباب:

- ثقافة العيب وذلك من خلال:

1. تحفيز الشباب للانخراط في بعض الأعمال المهنية التي يحتاجها السوق من خلال التدريب والتأهيل.
2. محاربة ثقافة العيب من خلال الوعظ والإرشاد وفي المدارس والجامعات والأسرة من خلال مؤسسات المجتمع المدني (وعدها مشكلة اجتماعية).
3. التواصل مع أرباب العمل (في القطاع الخاص) لإعطاء أولوية لأبناء الوطن في فرص العمل المتاحة مقابل حوافز مادية مجدية تشجع الشباب على الإقبال على المهن الطاردة لهم.

- تشجيع الشباب على التوجه إلى المشاريع الصغيرة المنتجة (مثل مصانع الخياطة للسيدات) من خلال تقديم قروض وحوافز ميسرة من المؤسسات الإقراضية (كمؤسسة الإقراض الزراعي، وصندوق التنمية والتشغيل...الخ).
- التوسع في فتح مراكز للتدريب المهني والتأهيل في المناطق المختلفة.
- توزيع أراض من أملاك الدولة لاستغلالها في المشاريع الزراعية والتنموية.
- انشاء شركات تسويق زراعية وحرفية وصناعية على قاعدة (التسويق يجب أن يسبق الإنتاج).
- الاهتمام بقطاع الثروة الحيوانية والزراعية وحث الشباب على الإقبال على هذه المهنة.

- رفع كفاءة التأهيل والتدريب لرفع مستوى مهارة العامل.
- محاربة العادات والسلوكيات الترفية في الإسراف المادي والاستهلاكي (في المناسبات العامة).
- الاهتمام باحتياجات الشباب في المخططات الشمولية في البلديات وأمانة عمان من (ملاعب، ومواقع ترفيه، وصالات رياضية)
- تعزيز النواحي الإيجابية لدى الشباب من خلال غرس (الثقة بالنفس) وإشراكهم باتخاذ القرارات والحلول وعقد اللقاءات مع كافة شرائح المجتمع وإناطة هذا الدور التنسيقي بالحاكم الإداري.
- تعزيز العمل المهني لدى الطلاب من خلال المؤسسات الحكومية والخاصة المتخصصة في مجال الشباب.
- تغيير نمطية التفكير لدى الشباب من خلال المؤسسات أعلاه.
- تفعيل دور المراكز الريادية والتدريب المهني، والاتصال بالقطاع الخاص لتوفير فرص عمل لمخرجات هذه المراكز.
- تفعيل الأنظمة والقوانين الناظمة لسوق العمل.
- وضع إستراتيجيات تعنى بالأمور الشبابية من خلال تفعيل ودور المؤسسات الشبابية الحكومية والخاصة ودعمها بتوفير الأمور التالية:

أ- البنية التحتية.

ب- الدعم المادي.

ج- الدعم النفسي والمعنوي، الخ....

التوصيات الخاصة بالمشاكل الاجتماعية:

1. تشكيل لجنة محلية (من القطاع النسائي) في كل وحدة إدارية، لتفعيل دور القطاع النسائي وتمكينه.
2. تفعيل دور لجان دعم الحركة الشبابية في الوحدات الإدارية.
3. التركيز على:

التوجيه، والإرشاد، والتوعية والمشاركة وذلك من خلال:

- دور العبادة والمدارس والجامعات والمحاضرات المتخصصة.
- اللجان التي يرأسها الحاكم الإداري.

- مؤسسات المجتمع المدني والأهالي وذلك لمعالجة الظواهر السلبية في المجتمع مثل: تعاطي المخدرات، وثقافة العيب، والمشاكل الأسرية، وعزوف الشباب عن الزواج، وإجبار الفتيات على الزواج، والتمييز بين الجنسين، والتواصل بين الأهل والأبناء، والعنف الأسري.

4. تشجيع الشباب ودعوتهم إلى الانخراط في سوق العمل حسب الفرص المتاحة، وتوعية أرباب العمل بضرورة تحسين بيئة وظروف العمل.

5. التركيز على الشفافية في تعبئة وملء فرص العمل المتاحة، وأن تكون الشفافية باتجاهين.

الآليات المقترحة لتفعيل دور الحاكم الإداري لتعزيز مشاركة الشباب:

1- تشكيل لجنة برئاسة الحاكم الإداري معني بقطاع الشباب وتتكون من (القطاع الرسمي، والقطاع الخاص، وممثلين عن الشباب).

2- تحديد أولويات قطاع الشباب واحتياجاته من خلال مسح واقع قطاع الشباب في الوحدة الإدارية.

3- مشاركة اللجنة في أعمال المجلسين التنفيذي والاستشاري، لوضعهم في واقع اللواء وما يجري من مشاريع وبرامج.

4- الاستعانة بالشباب لتنفيذ البرامج الاجتماعية والتطوعية وإجراء الدراسات في المجتمع المحلي وعقد اجتماعات دورية لتقييم أداء هذه البرامج.

5- تركيز ورش العمل الموجه نحو الشباب على مستوى الوحدات الإدارية لزيادة الوعي وتفعيل المشاركة.

6- تحفيز الإبداع وروح المبادرة لدى الشباب بإيجاد جائزة على مستوى الوحدات الإدارية.

7- التركيز على توعية الأسر للتخطيط للأبناء بالتشارك مع الأبناء مع مراعاة الميول والرغبة.

التوصيات والاقتراحات "من وجهة نظر الشباب":

- تنظيم لقاءات دورية بين الشباب والحكام الإداريين لطرح مشاكلهم واحتياجاتهم.
- تشكيل مجلس استشاري شبابي لنقل احتياجات الشباب للمؤسسات وأن يمتلك صلاحيات مؤثرة وفاعلة من الناحية القانونية.
- إنشاء صندوق داعم للشباب في مختلف أنحاء المملكة.
- إدماج الشباب في المنظومة الأمنية من خلال تعزيز نظام (الأمن المجتمعي).

الباب التاسع

مهارات وتدريبات

مهارات الاتصال والتواصل

الاتصال هي عملية تبادل أو تحويل المعاني من طرف لآخر، وهي عملية تفاهم بين طرفين أو أكثر من خلال وسيلة محددة أو أكثر، وهي مفتاح النجاح.

- الاتصال يعني مقدرة الإدارة على:

1- فهم الآخرين.

2- فهم الأحداث.

3- توصيل القرارات.

4- ترجمة الأهداف من خلال العمليات.

5- فهم العمل الجماعي.

أنواع الاتصال

أولاً: الاتصال الرسمي: وهي قنوات الاتصال بالطرق الرسمية داخل المنشأة، ومن أمثلته:

- التعاميم.
- المذكرات الداخلية.
- التقارير الإدارية المختلفة
- القرارات الإدارية المكتوبة.
- الخطط والموازنات.
- التقرير السنوي.

ثانياً: الاتصال غير الرسمي: وهي قنوات الاتصال غير الرسمية داخل المنشأة أو مع أطراف خارجية، ومن أمثلته:

- العلاقة بين الزملاء
- العلاقات ذات الطابع الروتيني

- نقاش العمل
- متابعة العمل مع المشرفين.

ثالثاً: الاتصال المكتوب: وهي الملاحظات التي يمكن أن يكتبها الإداري على تقرير معين، وهذا النوع من الاتصال شائع على الرغم من عدم المقدرة على قياس التغذية الراجعة منه، وهذا من أهم عيوبه.

رابعاً: الاتصال اللفظي، ومن أهم أشكاله:

الأوامر الإدارية: وهي أوامر لفظية تسبق قرار إداري رسمي أو مكتوب بهدف كسب الوقت.

الاتصال والتعامل مع الجمهور: وهو منتشر في شركات الخدمات، مثل أقسام التسويق والترويج، وأماكن دفع الفواتير، وأقسام خدمة الجمهور.

خامساً: الاتصال الإلكتروني، وهو من أحدث طرق الاتصال، ويمكن أن يكون جنباً إلى جنب مع أنواع الاتصال الأخرى (اللفظي، وغير اللفظي، والمكتوب، والرسمي، وغير الرسمي..)، وأهم أمثلته:

- البريد الإلكتروني.
- الفاكس.
- الدردشة الإلكترونية والبريد الصوتي.

التدريبات

تمرين (1)

إدماج الاتفاقيات الدولية لحرية التعبير في التشريعات الوطنية

الزمن: ساعة ونصف

الهدف:

- مقاربة القوانين الوطنية للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية
- البحث عن مقترحات قانونية لتطوير مشاركة الشباب وفقا للمعايير الدولية

الأدوات:

- المادة رقم 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وأوراق كبيرة وأقلام عريضة.

النشاط:

- يتم تقسيم المشاركين إلى ثلاث مجموعات عمل، وتقوم كل مجموعة بمقارنة القوانين المحلية مع المادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ومدى اتفاقه أو تعارضه معها.
- تعرض مجموعات العمل النتائج ويتم مناقشتها والخروج بتوصيات محددة حول تطوير المشاركة وتفعيلها.

تمرين (2)

الفرق بين حقوق الإنسان وحقوق المواطن

الهدف:

- مناقشة فكرة التمييز بين حقوق الإنسان وحقوق المواطن.

الزمن: ساعتان

الأدوات:

- الدستور الوطني.
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.
- أوراق كبيرة وأقلام ملونة.

النشاط:

1. يكتب المدرب المادة 19 من العهد الدولي.
2. يكتب المدرب المادة 15 من الدستور الأردني الذي تضمن حرية الرأي والتعبير
3. يطرح المدرب التساؤلات التالية:
   - ما الحقوق التي تتوافر لك كمواطن أردني ؟
   - ما الواجبات التي تتوافر للإنسان ؟

4- يطلب المدرب من أحد الزملاء أن يكتب على الورق الكبير بخط واضح ما يتفق عليه الزملاء باعتباره من الحقوق المواطن أو من حقوق الإنسان.

تمرين (3)

دوافع مشاركة الشباب

الهدف: معرفة العوامل التي تدفع الشباب للمشاركة في العمل البرلماني

الوسيلة: استبيان

الخطوات:

1- تقسيم المشاركين والمتدربين إلى ثلاث مجموعات متساوية

2- توزيع استبيان على المجموعات الثلاث يتضمن مجموعة من الفرضيات

3- الخروج باستنتاج من 3- 4 أفكار رئيسية

الموضوع	مهم جدا	مهم إلى حد ما	غير مهم
عدم المساواة وأثره على الشباب شكل لديهم قناعة لتغير وضعهم وأهمية المشاركة			
الاهتمام العام دوليا ومحليا شكل قناعة لدى الشباب بأهمية تحسين ظروفهم			
نجاح تجربة الشباب في العمل التطوعي منح الشباب الثقة بنفسهم وبقدراتهم			
قناعة العائلة والأسرة بأهمية دخول الشباب إلى البرلمان والعمل السياسي شكل لديهم قناعة بأهمية المشاركة			
طموح الشباب شكل لديهم قناعة بضرورة لفت الانتباه لقضاياهم			
دخول الشباب إلى ميدان العمل والتعليم، دفع الشباب للمشاركة			

تمرين (4)

انسجام المتطوعين مع الأهداف المطلوبة

الهدف: التعرف على مدى انسجام (المتطوعين) مع العملية الانتخابية كمساندين للمشاركة في العمل البرلماني.

الوسيلة :استبيان

الخطوات:

1- تقسيم المشاركين إلى مجموعات في ضوء المستويات الثقافية التي يتمتعون بها كالآتي:

(أحزاب، ونقابات، واتحاد نسائي، وهيئات ثقافية، ومؤسسات غير حكومية(موظفة). وحكومية.

2- توزيع الاستبيان بصورة منفردة واستخلاص النسب المنوية لأهم 4 بنود.

3- استخلاص الأفكار والنتائج من خلال مدى إدراك المشاركين للمشاركة، ومدى ملائمة الأفكار مع تطلعات الشباب واستيعابهم للحاجات

الموضوع	مهم	مهم جدا	غير مهم
المشاركة في الانتخابات			
الالتزام بالقوانين والتشريعات			
المشاركة بالمجال العام			
الاهتمام بالشأن السياسي			
الاهتمام بقضايا المهنة			
الوصول إلى السلطة			
نشر الوعي والتثقيف			
حقوق الإنسان ونشر الحريات			

تمرين (5)

تقييم اتجاهات الشباب

الهدف: معرفة اتجاهات الشباب من خلال إجاباتهم في قضايا مختلفة.

الوسيلة: استبيان

يقوم المشاركين بتعبئة الاستمارة

ويتم تقسيم المشاركين إلى مجموعات

ثم إجراء حوار بين المشاركين من خلال اختيار بعض العناوين مثل:

(المشاركة، والعنف، ودور وسائل الإعلام، وقيم الديمقراطية للشباب، والثقافة السياسية، والأمن والأمان، والانفتاح الثقافي..... الخ)

استمارة تدريب

1- ضع علامة (X) أمام العبارة التي تتضمن الرأي الذي تفضله.

2- عبر عن رأيك الشخصي فلا توجد إجابة صحيحة وأخرى خاطئة.

3- لا تترك أي عبارة دون إجابة

.مع خالص الشكر على تعاونك

أولاً: البيانات العامة:

1- الجنس: الدولة: المنطقة: المدينة:

2- المستوى الدراسي:.....تخصص.....

3- مقر الإقامة الأساس: قرية ( ) مدينة ( ).

4- مهنة الوالد:.....

5 - الحالة الاجتماعية للوالد:

لا يقرأ ولا يكتب ( )

يقرأ ويكتب ( )

مؤهل متوسط ( )

مؤهل جامعي ( )

6- متوسط الدخل الشهري للعائلة:.....

7- مصدر ثقافتي السياسية:

أ.الفضائيات( ).

ب. الجرائد الوطنية( )

ج.الإذاعة ( )

د.الانترنت ( )

ه.الكتب المتخصصة ( )

و. المجلات ( )

ز. الصحف والمجلات الخارجية ( )

ح. كل ما سبق ( )

ط. مصادر أخرى ( )

تقييم اتجاهات الشباب ورؤيتهم في قضايا مختلفة

العبارة	موافق إلى حد ما	غير موافق	موافق تماماً
ينبغي أن يتجه ولاء الفرد إلى مجتمعه.			
طبيعي أن يشعر الشخص بالغضب عند توجيه نقد لأفكاره ومبادئه.			
يجب أن يسعى كل فرد لتقديم ما يستطيع من أجل الوطن.			
صنع القرار السياسي في رأي مسألة صعبة ومصيرية لذا فليس كل فرد قادر على الاشتراك فيها.			
في اعتقادي أن لحرية التعبير حدوداً لا يمكن أن نتعداها حتى لا تعم الفوضى.			
في ظل الظروف العالمية غير المستقرة لا أشعر بأهمية ما يسمى بالأمن والأمان.			
من الأفضل أن يبتعد الفرد بنفسه عن الحياة السياسية فتلك مسؤولية القادة والحكومات فقط.			
طبيعي أن تكون معتقداتي الدينية هي معياري في الحكم على الأفكار السياسية.			
الانفتاح على العالم يؤدي إلى افتقاد المجتمع لهويته.			
الانفتاح الإعلامي يؤدي إلى انتشار الأفكار السائدة.			

العبارة	موافق إلى حد ما	غير موافق	موافق تماماً
لا بـأس مـن أن يلجـأ الإنسـان للعنـف واسـتخدام القـوة أحيانـاً لتحقيـق أهدافه.			
لا أقبل أي مناقشة تتعلق بقضايا تمس العقيدة الدينية.			
أفضل أن أكون إنساناً عادياً فالحياة لا تستحق أدنى اهتمام			
زيادة الانتماء للوطن تعني التعصب وتتنافى مع فكرة التفاهم العالمي			
جميع الأفكار والآراء قابلة للنقاش والنقد.			
معظم الأفكار السياسية الوافدة من الغرب هدامة ولا تناسب مجتمعنا.			
يجب أن تكون هناك رقابة واسعة على كل ما ينشر على الشعب فليس كل رأي صالحاً للنشر.			
الاستقرار والإحساس بالأمان ضرورة للإنطلاق والعمل الجاد			
المشاركة في تحمل المسؤولية تعرض الإنسان لمتاعب هو في غنى عنها			
الانفتاح الثقافي والإعلامي يزيد من وعي الشباب السياسي.			
من أهم مبادئي في الحياة تحقيق مستوى عال من الأداء والعطاء لخدمة الوطن.			
يجب أن تتاح الفرصة كاملة للأفراد للتعبير عن آرائهم بحرية.			
طبيعة الحياة وظروف العصر قللت من الشعور بالانتماء للوطن لدى كثير من الناس.			
لابد أن نأخذ عن دول الغرب كل شيء لأنها أكثر منا تقدماً.			
تستطيع الأمم أن تحقق الكثير إذا ما أنتشر بين أبنائها الشعور بالمسؤولية.			
تعدد الأحزاب في البلدان النامية مخاطرة سياسية يجب العدول عنها.			
لا أمل في إصلاح وتقدم مجتمع ما إلا بالانغلاق على نفسه واستغلال طاقاته المادية والبشرية.			
في اعتقادي أن الميل إلى العنف والتطرف لدى البعض يهدد مصالح الوطن واستقراره ويسئ إلى الإسلام.			
في رأيي يستوي النجاح والفشل في هذه الأيام فلا أهمية للعمل والعطاء.			
انتشار الأفكار والقيم السياسية الغربية يؤدي إلى انتشار الفساد في بلادنا.			
في ظل العولمة تعتبر الوحدة الوطنية شعور يصعب تصديقه.			
في ظل ما تبثه الفضائيات زاد يقيني بالنهج السياسي الوطني.			
أدت البرامج الفضائية إلى بلبلة أفكار كثير من الشباب.			

العبارة	موافق إلى حد ما	غير موافق	موافق تماماً
كثير من الشباب تنطلي عليهم بعض المفاهيم الموجهة والمغلوطة.			
تمثل ثورة الإعلام الحالية فوضى وتلوثاً في المفاهيم السياسية لدى الشباب.			
ينبغي تفعيل آليات الضبط على ما يبث حفاظاً على النمط السياسي السائد في بلادنا.			
يشترط لتحقيق التقدم المنشود تغيير العديد من الأفكار السياسية.			
النظام السياسي الديمقراطي المعمول به في الغرب هو أنجح الأنظمة لقيادة الشعب.			
الأخذ بأسباب القوة وفق قوانين الحداثة من مقتضيات التقدم.			
نظام الحزب الواحد هو أفضل النظم لتحقيق مصلحة المجتمع (الوطن والمواطنين).			
المواطنة هي مسؤولية المواطن في المشاركة بدور ما في الشؤون العامة			
تحتم سمات العصر الحاضر فهم وتفعيل أيديولوجيات سياسية متنوعةو مختلفة.			
من سمات الإنسان المتحضر قبول الأفكار السياسية المعمول بها في الدول المتقدمة.			
ستؤدي تقنية المعلومات إلى تغييرات في الثقافة السياسية لدى الشباب			
صناعة الاتصالات العالمية زاد من أهمية اللغة الإنجليزية في الحياة اليومية.			
لو أن كتاباً سياسياً نشر شيئا خارجاً عن المألوف فأنني أقاطعه ولا أقرأه.			
قيم الديمقراطية تذوب في طياتها كافة الاختلافات المؤثرة على استقرار المجتمع.			
صراع الحضارات يحتم علينا مقاومة كل الأفكار الوافدة.			
يثير المستقبل كثيراً من المخاوف في نفوس الشباب.			
يتضمن التراث الديني الإسلامي حلولاً لكل مشكلاتنا المعاصرة			
أشعر بالضيق من أولئك المطالبين بأهمية التغيير في السياسة.			
الواسطة والشفاعة من أهم وسائل قضاء المصالح.			

الباب العاشر

مصطلحات ومفاهيم عامة

المشاركة السياسية: مساهمة الشباب في العمليات والقرارات والأنشطة ذات الطابع السياسي والتأثير فيها، وترتبط أساساً بممارسة السلطة.

الحزب السياسي: مجموعة من الأشخاص تجمعهم منفعة مشتركة أو مبدأ مشترك يسعى للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها باستخدام الوسائل السلمية.

التربية المدنية: حمل المسؤولية الفاعلة في بناء الوطن أو تطويره وتغييره بالطرق المتاحة وفق ما يرتئيه المواطن ويريده.

الديمقراطية: توفير أجواء منفتحة لمناقشة القضايا المطروحة وإبداء الرأي والمشاركة في تعزيز شؤون الحياة ضمن أجواء آمنة يتم من خلالها احترام الرأي والرأي الآخر.

المواطنة: هي العلاقة بين الفرد والدولة، وهذا يعني أنهما مرتبطان بعلاقة منفعة متبادلة تعتمد أساسا على الحقوق والواجبات المنصوص عليها قانونا.

الحقوق المدنية: إن من ضمن ما تعنى به الحقوق المدنية وحسب ما تضمنه العهد الدولي الخاص ما يلي: تساوي الناس أمام القضاء، والحق في حرية الفكر والوجدان والدين، والحق في اعتناق الآراء دون مضايقة، والحق في التماس المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها، والحق في التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات، الحق في التزوج وتأسيس أسرة، حق الطفل في تسجيله ضمن مكان ولادته، وإعطاء الاسم، والحق في إدارة الشؤون العامة من خلال ممثليه، وحق الترشيح والانتخاب.

مفهوم الديمقراطية: الديمقراطية كلمة مشتقة من الكلمة اليونانية Δήμος أو Demos وتعني عامة الناس، والنصف الثاني Κρατία أو kratia وتعني حكم، Demoacratia حكم عامة الشعب، والديمقراطية بمفهومها العام هي العملية السلمية لتداول السلطة بين الأفراد أو الجماعات، التي تؤدي إلى إيجاد نظام اجتماعي مميز يؤمن به ويسير عليه المجتمع ككل وعلى شكل أخلاقيات اجتماعية. ويمكن استخدام مصطلح الديمقراطية بمعنى ضيق لوصف دولة- قومية أو بمعنى أوسع لوصف مجتمع حر. والديمقراطية كشكل من أشكال الحكم هي حكم الشعب لنفسه بصورة جماعية، وعادة ما يكون ذلك عبر حكم الأغلبية عن طريق نظام للتصويت والتمثيل النيابي. وبالحديث عن المجتمع الحر فإن الديمقراطية تعني حكم الشعب لنفسه بصورة منفردة من خلال حق الملكية الخاصة والحقوق والواجبات المدنية (الحريات والمسؤوليات الفردية) وهو ما يعني توسيع مفهوم توزيع السلطات من القمة إلى

الأفراد المواطنين. والسيادة بالفعل في المجتمع الحر هي للشعب ومنه تنتقل إلى الحكومة وليس العكس.

وتتمثل مؤشرات الديمقراطية بالآتي:

- الفردية :تهدف إلى إشراك الأفراد في الشؤون العامة بصفتهم أفراد مجردين من المصالح والمهن التي يمثلونها.وان الدولة أنشئت لأجلهم ولتوفير الظروف المناسبة لممارسة حريتهم وتنمية قدراتهم ومواهبهم
- ضمان الحرية وحقوق الإنسان: احترام الحريات المدنية والسياسية للمواطنين المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.كالحريات الشخصية وحرية التنقل والزواج والمحاكمة العادلة وحرية التنظيم والاجتماع.
- المساواة أمام القانون: تتمثل المساواة السياسية بتمكين جميع المواطنين من ممارسة الحرية والمشاركة السياسية بدون قيود أو تدخلات من ناحية السلطة التنفيذية.والمساواة في تكافؤ الفرص بمعنى أن كل المواطنين أمام القانون سواسيةبغض النظر عن اللون أو العرق أوالثروة أو الديانة أو الجنس.
- انتخابات حرة ونزيهة: حق المواطنين في اختيار ممثليهم وحكامهم.
- المشاركة السياسية: وهي حق كل مواطن في المساهمة في صنع القرار، وإبداء الرأي في مختلف القضايا والسياسات التي تتبناها الدولة لمصلحة المواطنين.
- التعددية السياسية: وتعني الاعتراف بوجود تنوع في المجتمع معين نتيجة وجود عدة دوائر للانتماء فيه ضمن الهوية الواحدة.ثم احترام وقبول هذا التنوع وما يترتب عليه من خلاف في العقائد والمصالح وأنماط الحياة.ويقوم هذا التنوع على أساس فرضية أن هذه المجموعات والمؤسسات المنظمة في مجتمع ديمقراطي لاتعتمد على الحكومة في وجودها وبقائها أو شرعيتها أو سلطتها وصلاحيتها.
- تداول السلطة: وتتحقق بفتح المجال أمام مختلف القوى والأطياف السياسية للوصول إلى السلطة عن طريق انتخابات عامة حرة ونزيهة يقررها صوت الأغلبية.
- فصل السلطات:عدم تجمع السلطات الثلاثة في هيئة واحدة (سلطة تنفيذية، وتشريعية، وقضائية) بحيث تمارس كل منها اختصاصاتها بمعزل عن السلطة الأخرى، لضمان الاستقلالية ومنفعة المواطن دون تأثير لسلطة علة أخرى، والقدرة على مراقبة إحداها للأخرى.

الباب الحادي عشر

المراجع والمصادر

1. ابن منظور، لسان العرب، مادة (و ط ن)
2. سورة التوبة، آية رقم 25.
3. المنجد، مادة (وط ن)
4. مختار الصحاح مادة (وط ن)
5. الشيخ الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص 67.
6. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1982، ص 60- 62
7. Encyclopedia, Boor international nnica.Inc., The New Encyclopedia peered, Britannica, Vol. 20.pp.
8. World Boor international, The World Boor Enyelere, London World Boor Inc, (n-d) Vol 4 p.15.
9. أحمد صدقي الدجاني، مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية الإسلامية، مركز يافا للدراسات والأبحاث، القاهرة، 1999 م، ص5.
10. المرجع السابق، ص5.
11. لمزيد من التفاصيل: Encyclopedia Britannica. Vol 20, OP, cit, p. 143.
12. Cherry Holmes, Ch, Social Knowledge and Citizenship Education: Two views Of Truth and Criticism,Curriculum in quity, 10(2), 1980. pp.115-510
13. Gusfield, Tr, Tradition and modernity: misplaced polarities in the study of social change' American Journal Of Sociology 72(4), 1987, PP.35:62.
14. محمد فرغل فراج، وعبد الستار إبراهيم، السلوك الإنساني، ط1، القاهرة، دار الكتب الجامعية، 1974، ص 138- 143.
15. Libra, Takie Sugiyama, Japanese Patterns Behavior, Honolulu, University Hawaii Press,1986, pp.32-33.
16. طلعت منصور وآخرون، أسس علم النفس العام، القاهرة، لأنجلو المصرية، 1984، ص135.

17. شـاكر عبـد الحميـد سـليمان وآخـرون، علـم الـنفس العـام، ط2، القـاهرة، دار أتـون للنشر، 1989، ص 453- 454.

18. فيليب إسكاروس، ديمقراطية سلوك المواطن المصري ودور التربية في تنميتها، القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية، 1980 م، ص4، ص 35.

19. كرتشفيلد بالاتش، سيكولوجية الفرد والمجتمع، ترجمة سيد خير الله، حامد الفقي، القاهرة، الأنجلو المصرية، 1974م، ص 212- 214.

20. سـحر الكحكـي، دوافـع الانتمـاء لـدى بعـض الشـرائح الاجتماعيـة المختلفـة، رسـالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1988 م، ص 25- 32

21. Lee, Richard M.& Robbins,Steven B., "Measuring the Social Connectedness, and Social Assurance Scales ", *Journal Counseling Psychology*, 1995, Vol.42,No.2,pp.232-241.

22. Long street, W, alternative futures and the social studies, in revans and saxe (Eds), hand book on teaching social issues, national council for the social studies, Washington, dc, 1997 pp. 317-260.

23. إسلام أون لاين، المواطنة، مفاهيم ومصطلحات، ص 1، 2.